المفصل
شرح المحصل

للشيخ نجم الدين الكاتبي

المفصل
شرح المحصل للشيخ نجم الدين
الكاتبي

المفصل شرح المحصل

قال وكما ان القطع الثابتة من السماء لا تحفظ المستقيم والشعلة المتحدة ادبرة كالدائرة **اقول**
ليس فيها خط وذلك لان المدرك هو المنطبع لا المتحرك والمنطبع فيه من الشكل الاول
خط مستقيم وهو شكل دائرة لان المتحرك المدرك للقطع لا يزال ينطبع صورتها فيه
من المتحرك الاول فتبقى والباصرة ينطبع فيه صورتها من كل نقطة لا يزال ينطبع صورتها فيه
الى ان وصلت القطع الى النقطة الاخيرة وعند حصول صورتها من تلك الاخيرة انطبع في الحس
واحد مركب من حصول تلك القطع وتلك لا يمكن وكذلك الحال في الشعلة المدارة سرعة تامة
ينطبع من حصولها في الامكنة المتتالية دائرة لان المتحرك المدرك **قال** وقد يرى المتحرك
ساكنا اذا كان متحركا كالسفينة فانه اذا شاهد القطع الساكنة متحركة والسفينة
المتحركة ساكنة **اقول** احتمال ان الحال انما كان كذلك لان المتحرك المدرك
انما يدرك حركته لعجز المسافة المقطوعة عن ادراك الحس اذ لو كان الحس قادرا على ادراك
ذلك لادرك حركة الشمس حينما تحرك اظلال الاشياء المنتصبة بكثير بل لعجز عن ادراك ذلك لان حركة الشمس
اعظم من ان يدرك الاشياء الصغيرة والجسم من عجز ادراك الحس اذا كان الحس قادرا على ادراك ذلك
عقلها والا لعدل العقل عن الحكم بعجز الحس عن ادراك ما يدرك حركته حينئذ ان يعتمد
فقد ظهر بهذا السبب ان الاشخاص الخارجة من العين تقطع على سطوح القطع وسبب حركة
السفينة فلذلك يرى الشط متحركا والسفينة ساكنة وسببه ان العقل حكم ان الحركة
قال وقد يرى المتحرك الجهة متحركا اذا اشتد تلك الحركة عاق المتحرك الجهة عن الوقوف
متحركا اليها اذا شاهد ثبات تلك الجهة وان كان متحركا الى خلاف تلك الجهة وقد يرى القمر كالسابر
الى الغيم اذا كان الغيم سابرا اليه **اقول** هذا من الحيم من الشبه الاول بسكان وسبب
الاشتباه من الشبه ليس سوى ان حركة المتحرك وحركة الغيم كل منهما بالقياس الى الحس اسرع
من حركة القمر وان كان في نفس الامر بالعكس فاذا اتخذ الحس الغيم او الغيم الجهة حركة
تبدل الوضع الذي كان لكل منهما بالقياس الى القمر بوضع آخر بسبب حركتهما فلم يدرك القمر حراكا
فظن ان القمر غير متحرك فيعتقد ان تبدل الوضع كان بسبب حركة القمر الخاصة به
حركته فلذلك يدرك الحس القمر متحركا الى خلاف جهة حركته **قال** وقد يرى شيئا المستقيمة
منكسة كالشجر والنار على طرف الانهار **اقول** سببه ذكر سببه في الاشكال
ان الشعاع الخارج من الباصرة اذا وقع على سطح الماء انعكس منه الى الجزء المقابل

على طرف النهر كان بعد اتمام سير الشعاع الخارج منه ثم انعطافه الذي هو استقامة
داخلة تحت الماء فيرى بالاستقامة راس الشجرة في عمق الماء فلهذا يرى الاشجار المستقيمة
القائمة على طرف النهر منكسة والعلة في ذلك الانعكاس ويكون ابعد ما يرى من الماء وابعد
موضع الظاهر منه اكثر شخص الماء وبه كان الشجرة القائمة على طرف النهر وعلى
الباصرة وعلى الشعاع الخارج منها على سطح الماء نقطة ج الشعاع المنعكس من
الراس الشجرة ينعرج على نقطة د بالاستقامة الى ان يلتقي على نقطة ز مولدة اعظم
من زاوية الانعطاف ر ط ك وهي زاوية الشعاع وهي ك ب ز زاوية الانعطاف وكل زاوية
الانعطاف يساوي زاوية الانعطاف لهم فذلك لاستقرار زاوية ل ك ب مثل زاوية ا ك ط
بالشكل الخامس عشر من المقالة الاولى من كتاب اوقليدس من هذه المساواة اذن لزاوية
ج ك ب وزاويتان متساويتان لان ج ك عمود على اب وضلع ك ب مشترك بين
مثلثي ط ك ب ج ك ب فزاوية ط ك ب مثل ب ك ز بالشكل السادس والعشرين من المقالة الاولى
من كتاب اوقليدس فنقطة ك راس الشجرة منعكس الشعاع من الماء وبينا ان
علم ان حكم سائر الشعاع المنتهي من عمق الماء على استقامة الشعاع الحسي **قال**
واذا نظرنا الى المرآة رأينا الوجه طويلا وعريضا وهو بحسب احداث شكل المرآة
اقول ليس بذلك بل الواجب ان يرى كل واحد انما يكون من المرآة التي تكون
سطوحها المنظور فيها كالسطح المقعر لنصف الاسطوانة المجوفة فاذا نظر الناظر الى هذا
السطح من المرآة حين كان سهم الاسطوانة قائما على الافق رأى طول الوجه فيها عارضا عليه
وعرضه اقل مما هو عليه وسبب ذلك وصول رؤية الوجه في المرآة انما تحقق بواسطة
الاشعة المنعكسة من سطحها الى الوجه لكن الاشعة المنعكسة حينئذ الطول الوجه تكون
من خط مستقيم مساو لطول الوجه موازيا لسهم الاسطوانة والعرض الوجه من خط
مستقيم مساو لعرض الوجه والزاوية التي يوترها هذا الخط المستقيم اصغر من الزاوية التي
يوترها الخط المستقيم المساوي لعرض الوجه فلذلك يرى طول الوجه في المرآة على الواجب
وعرضه اقل من الواجب واذا نظر الناظر الى هذا السطح منها اعني السطح المقعر من المرآة
حين كان سهم الاسطوانة موازيا للافق رأى عرض الوجه على ما هو عليه وطوله اقل مما هو عليه
لان الاشعة المنعكسة الى عرض الوجه حينئذ تكون من خط مستقيم مساو لعرض الوجه

موجودًا بوجود مغاير لهذا الوجود اذا كان موجودا بهذا الوجود لزم ان يكون
السواد موجودا بهذا الوجود ولم يقل بانه ليس كذلك لانه لهذا المذهب دليل قولنا ان الوجود الثابت
لو كان مغايرا للسواد لكان قولنا السواد موجود هكذا بوجود الابيض ممنوع
بالمراد ان الذات التي يصدق عليها انها سواد يصدق عليها انها موجودة ولا امتناع
في صدق الامور المتغايرة على ذات واحدة وتحقيق ذلك مرجع الى تحقيق معنى الحمل والوصف
وتقديمنا ٠ في كتب المنطقية فليطالع منها وبعد احاطتك بهذا لا يخفى عليك
فساد ما قاله بعد هذا من السؤال والجواب ان قوله لو كان الوجود عين الماهية
كان قولنا السواد ليس بموجود جاريا مجرى قولنا السواد ليس بسواد والوجود ليس بوجود
وانه باطل لكونه مستلزما لنفي الشيء نفسه لانا لم نجوز ان يكون زيد صادقا على السواد
والوجود عند زيد صادقا على السواد دون الوجود او نقول معناه ان السواد او
الوجود اذا حصل في العقل ليس بسواد او وجود فان قوله ان ملزوم ان وجود
السواد زائد على ذاته لو شكل هذا الشكل بشكله الاول هكذا انا الوجود الذي يقولون
تقال لو صدق قولنا السواد معدوم على تقدير كون الوجود مغايرا للماهية لزم ان
الوجود بالماهية المعدومة حقيقة وهذا محال فلنا لم قلت ان الوجود
لجواز كونها موجودة بالوجود القائم بها وكذلك الشأن لان سلب الوجود
عن ماهية السواد لا يكفي الا اذا كان السواد متميزا عن غيره الذي يمكن حصول
الوجود الذهني له وشرط ان سلب الوجود الخارجي عنه والامتناع عن ذلك وهو
اشارة الامام بقوله ان السؤال الاول يسلب عنه الوجود ان الخارج موجود الذهن
وسومنع للمقدمة القائلة بان سلب الوجود عن ماهية السواد لا يكون الا اذا كان
السواد متميزا عن غيره في الخارج ح ذكر المستند واذا لوحنع كفى ظهور ان ما ذكره
الامام في جواب هذا المنع لا يكون تعيينا للمدعى واعتراضا على المستند لا دليلا
على المدعى وبعد التنبيه فرع عن هذا نقول سلمنا ان صدق قولنا السواد ليس بموجود
بمعنى ان قيد السواد ليس بالموجود للمطلق بهذا المعنى ولكن ما الفائدة في هذا
الوضع والحمل المطلق لكن يجوز تفسير هذا السؤال او نقول لم لا يجوز ان سلب
مطلق

مطلق الوجود اذا اشتمل عن السواد لا يصدق قولنا السواد اي ان يكون موجودا ولسلمان لا يكون
غاية ما في الباب ان الصادق من هذه السلبة سواء كان الاول اما بكون الملزم مزدوجا كذا للسلبة الثانية
قال واما الثاني وهو قولنا ان كل ما ليس بسواد فانه يمكن ان يكون موجودا **اقول** هذا ايضا
ظاهر وجواب الوجه الاول وهو قولنا اما ان ليس الجسم اسود كان ذلك حكما بوجود الاثنينية
واما بالوجه الثاني فمنقوض لانا لا نسلم ان كون الموصوفية امرا سلبيا والا لزم ان يكون شيئا
وهو الله موصوفية سلبية الصدق على المعدوم ان كون امر امعدوما يجوز ان لا يكون شيئا
الشيء وجود بان الخارج فان الاجتماع والارتفاع متنافيان سواء كان ذلك
ليس امرا محققا في الخارج بل الشيء الصادق عليه انه ليس بسواد او ان كان امرا
موجودا في نفس الامر ان كان معقولا ان لا يعد ان يكون موجودا بان الخارج فلا نسلم ذلك
لا نسلم ان يكون الموصوفية امرا زائدا على نفس الجسم والسواد وكون موصوفية الجسم تلك
الصفة لا يكون امرا موجودا زائدا على تلك الصفة حتى لا يلزم التسلسل فان قيل الموصوفية
بالبياض ان فسر توجيهه ان حال الشيء ان موصوفية الجسم بالسواد لو كانت صفة زائدة
لكانت موصوفية الجسم بتلك الصفة زائدة عليها وانا نلزم ذلك ان لو كانت موصوفية
الجسم بتلك الموصوفية بالبياض الخارجي اما اذا كان ثبوتها في الذهن فقط لا نلزم ذلك
واجاب عنه بقوله الذهن ان طابق الخارج عاد الاشكال والا فلا يحتج به وهذا الجواب
ضعيف اشارة الى ان هذا ما اعتراض على المستند واما ثانيا فلانه ان عنى بالمطابقة ان
الموصوفية كما انها ثابتة في الذهن فهي ثابتة في الخارج فلا نسلم ان الذهن اذا طابق
الخارج على هذا الغير لا يكون به عبرة وان عنى بها ان حكم العقل بثبوت الذهن مطابق
لتحقق ذلك في نفس الامر فهو مطابق للخارج على هذا الغير عبرة بثبوت الذهن ولكن لا نسلم
عودة الاشكال وقوله ثانيا انها ثابتة في الذهن والعينية بين الشيء ان يكون عاما له
وغيره بها مشتركا فانا نلزم ذلك لو كانت صفة ثبوتية في الخارج فاما الصفات العدمية
والنسب الاعتبارية جاز ثبوتها في الذهن وان لم تتصف بها ولنا على هذا ان الموصوفية
لو لم تكن امرا ثبوتيا في الخارج لم يكن الجسم موصوفا بها في الخارج **قال** للمعترض الرابع على دليل الخصم ان لا يكون
ان لا يكون **اقول** انا الوجه الاول فبان ان معنى الاشتراك في الوجود لا يعقل
بحيث ان ما ذكره الامام سؤالا عليه حيث قال لان الله لم يشترك الذهن والخارج ويعني ان ما له

أقول لما كان [illegible] عندنا ما [illegible] الحسن والقبح [illegible] بالشرع [illegible] وجوب
النظر سمعي وأما المعتزلة فقد [illegible] أن الموجب له هو العقل [illegible] هذا المذهب [illegible] القفال
[illegible] من أصحاب الشافعي [illegible] بعض الفقهاء من أصحابه [illegible] [illegible] النظر والعقل [illegible]
النظر [illegible] [illegible]
[illegible] العذاب [illegible]
[illegible] أن لا يعذب العبد [illegible] الأفعال [illegible]
[illegible] النظر قبل البعثة [illegible] يلزم من هذا أن لا يكون النظر واجبا قبل [illegible]
[illegible]
[illegible] المراد من لفظ الرسول المذكور في الآية
[illegible] الإنسان [illegible] الأول [illegible]
العلم [illegible] كيف [illegible] وعندنا لا [illegible] العقل [illegible]
[illegible] معرفة الله تعالى [illegible] الآية [illegible]
[illegible] العذاب [illegible] النظر [illegible]
[illegible] أن المراد بالرسول [illegible] الآية [illegible]
الآية على العقل [illegible] المراد [illegible]
[illegible] الرسول [illegible]
[illegible] العقل عليها [illegible]
[illegible] الإرادة الحقيقية
[illegible] الرسول
[illegible]
[illegible] النظر [illegible] **قال**
[illegible] الثواب والعقاب [illegible] **أقول** [illegible]
[illegible] العقل [illegible] العلم [illegible]
[illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] **قال** [illegible]
[illegible] **أقول** المعتزلة احتجوا على أن وجوب النظر [illegible]
النظر

[illegible] الإيجاب [illegible] الأول [illegible] العلم [illegible]
[illegible] المعجزة [illegible] النظر [illegible]
النظر [illegible] الشرع [illegible]
[illegible] المعجزة [illegible] النظر [illegible] الأنبياء [illegible]
[illegible] والجواب [illegible] النظر [illegible]
[illegible] العقل [illegible] **أقول** [illegible] السؤال [illegible]
[illegible] السؤال [illegible]
[illegible] النظر [illegible] العقل [illegible]
[illegible] النظر [illegible] النظر [illegible]
[illegible] الأنبياء [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] العلم [illegible] معرفة الله تعالى [illegible]
[illegible] العلم [illegible] النظر [illegible]
[illegible] النظر [illegible]
[illegible] النظر [illegible] العلم
[illegible] الإمام المعصوم [illegible]
[illegible] العقلاء [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] المعجزة [illegible]
[illegible] الوجوب [illegible] العلم [illegible] الوجوب [illegible] العلم
[illegible] العلم [illegible] الوجوب [illegible]
[illegible] العلم [illegible] المعجزة [illegible]
[illegible] **قال** [illegible]
[illegible] **أقول** [illegible]
[illegible]
[illegible]

مسئلة

كانت الجزء للنقطة ستة لان الصور الموجبة الكلية تنتج من المضروب الاربع والموجبة الجزئية
تنتج الكلية كقولنا كل ب ج وكل ب ا ينتج بعض ج ا إما بالخلف في سوم بعض المنجال الصغرى
لنتج ما نحن فيه او بعكس الصغرى الى الاول الملازم وبالتخرج في سائر الضروب فتصير
والبيان ان كل ما دل عليه فهو اما ان يكون الباء الثاني او الثالث او الرابع الى آخرها الكلية
وجميعها واما جزئية والاول اما ان يدل لذاته او لصحة الصغرى فان دل لذاته فهو المطلوب
ان اذا لم تثبت الصغرى سقط ما لم تثبت الكبرى لان صحة الصغرى فان دل لصحة الصغرى
الوسط وهو الاوسط فالكبرى اما ان يدل عليه من جزم العقل بان بعض ما صدق عليه
معلوم الانتفاء فلا جزم كان المستفاد النتيجة الجزئية واما الشكل الرابع فشرطه اتم
ان لا تكون المقدمتان سلبيتين ولا الصغرى سالبة جزئية وان تكون الكبرى كلية
بها كانت الصغرى موجبة جزئية ولزم من كونه شرطا ما ذكرناه ان يكون الضرب المنتج
الصغرى الموجبة الكلية مع الموجبة الكلية او الجزئية فهي لانتاج
ج الموجبة وبيان الضرب الاول ان نجعل العنصر الكبرى والاكبر صغرى فينعكس السلب
والايجاب بحالهما وبعكس ان نستخرج الضرب المطلوب فانه مشهور فتجد
ذلك حاصلا بالقوة ونرد لياد الاستقصاء عن هذه الاشكال فعليك بالكتب المطولة

قال الركن الثاني في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون موجودا او معدوما

اقول هذا ظاهر لان المعلوم ان كان له ثبوت في الخارج فهو موجود والا فمعدوم

اقول ذكر الشيخ انه وجهين احدهما ان ذكر الصدقات العلم فقولنا العلم اما ان يكون
موجودا او معدوما على بديهي وسوء مدخل نفس الوجود والعدم لانتفاع الحكم بامتناعه
بين لم يكن يمكن تصورها وما يتوقف عليه البديهي بحيث يكون بديهيا فتصور الوجود والعدم
بديهي الثاني ان يقال العلم بالوجود جزء من العلم بانه موجود وكل جزء من العلم
بالغير اذا كان بديهيا كان العلم بالعلم بديهيا بالاولى وكل ما توقف عليه البديهي ان كان نظريا
واذا كان العلم بالوجود بديهيا كان العلم بالوجود بديهيا بالاولى وهو المطلوب
بديهية الجزاء وكذلك يتبين ان العلم بالعدم جزء من العلم بالعدم الذي هو معدوم او العلم بانه ليس
معدوم بالطريق الذي به يحصل العلم بالعدم ايضا بديهي فثبت بهذا ان الوجود
والعدم

والعدم بديهي وكلاهما ضعيفان اما الاول فلانا نرى ان من لم يدر ان العلم بالعلم اعلم موجود
او ليس موجودا بديهة ان العلم بالعلم لا يخلو عن احدهما بديهي ونوقش فيه بان لزوم ذلك
ان كان لتصور الوجود والعدم بديهيا فلا نسلم ان التصديق البديهي يستدعي تصور
طرفيه وان كان لحصولها بطريق الكسب فلا نسلم ان كل ما هو كذلك فهو كذلك
بديهة جاز ان يدل لعدم دليل على ان العلم بالعلم بديهي مما تصور احد جزاءيه
بديهي وعلى الوجه ان يقال لم لا يجوز ان يكون العلم بالعلم بالوجود
وعلى بانه ليس بمعدوم بديهيا **قال** ذهب جمهور الفلاسفة والمعتزلة الى ان
ان الوجود كونه مصححا للعلم به والخبر **اقول** ذهب اكثر العقلاء
ان المعدوم ليس بشيء البتة وذهب ابو هاشم وابو الوجود الى ان المعدوم شيء ثابت
ثبوت الوجود في نفسه وانما الوجود صفة زائدة على الماهية تقوم بها تارة
وتزول عنها اخرى وذهب الكعبي الى ان المعدوم شيء ثابت في العدم
بالاشتراك العام والبيان ذهب ابو الحسين البصري والمعتزلة ومنهم الصاحب
اسماعيل بن عباد الى ان كل ما يصح ان يعلم ان يكون موجودا فهو شيء
للوجود ذات ثابتة وحقيقة معينة وان كانت تلك الحقيقة معدومة في حال ما يخبر عنها
واذا كان معنى كونها شيئا ما ذكرناه فنقول ان الوجود ليس بشيء لانه لو كان
لزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة تقدم الموصوف على صفته لان الوجود صفة
وحينئذ لزم كون الماهية موجودة قبل الوجود ثم الكلام في الوجود الثاني كما تقدم
فاما ان يتوقف كونه موجودا على وجود ثالث او لا يتوقف فان توقف كونه موجودا
لزم التسلسل وان لم يتوقف فلم لا يجوز ان يكون الوجود نفسه موجودا بنفسه
فيلزم قيام الوجود بالعدم وهو محال وفيه نظر لانا نقول لم يلزم من قيام الوجود بالماهية
ولم تتوقف على كونها موجودة قيام الوجود بالعدم فانه لا يلزم من استناد الوجود
درجة الماهية واتصافها بالوجود جواز اتصاف العدم بالوجود
والعدم **قال** احتجوا بان الاستدلال للنفي اما ان يكون بالعقل او بالنقل
العالمون بان الوجود صفة كمال بنفسه وكل ما كان كذلك فالعدم نقيضه
الاول الوجود مقابل للنفي وكل ما يقابل النفي فهو مفهوم والوجود مفهوم
اما الصغرى فظاهر لاجتماع كون الشيء موجودا ومعدوما عند الخصم فان

فهذا مذهب [illegible] ابي هاشم والقاضي [illegible] وابي رشيد وابن متويه قال ومنهم من خالف هنا
التفصيل الا اقول ان ذلك هو الذي تقدم ذكره اولا بانه مذهب الشحام والبصري
وابا اسحق بن عياش لما ذهبوا الى ان الجوهرية مغايرة للتحيز وهي صفة [illegible] الوجه واما سوى الشحام
ذهبوا الى ان الجوهرية والتحيز صفة واحدة ليست بمغايرة ثم اختلفوا [illegible] والبصري فذهب الشحام
وابو عبد الله الى ان ذات الجوهر كما انها موصوفة بالجوهرية حالة العدم فهي ايضا موصوفة
بالتحيز حالة العدم لان الجوهرية والتحيز لما كانا صفة واحدة لزم من اتصافه
باحديهما اتصافه بالاخرى [illegible] كونها موصوفة بالجوهرية [illegible] تكون موصوفة بالجوهرية
تكون موصوفة بالتحيز ثم [illegible] مذهب الشحام ان الجوهر حالة عدمه حاصل
في الحيز وموصوف بالمعاني [illegible] على [illegible] معدوم [illegible]
وعليه [illegible] الموجودات و[illegible] وذهب ابو عبد الله الى ان الجوهر حالة العدم
[illegible] غير حاصل في الحيز بل [illegible] كون المتحيز حاصلا في الحيز [illegible] موصوفا بالمعاني
[illegible] الوجود فلا [illegible] الحيز والاتصاف بالمعاني [illegible] الشحام [illegible] الجوهر بكونه
متحيزا [illegible] غير حاصل في الحيز [illegible] معقول [illegible] الا اتصاف الذات بكونها
حالة [illegible] لم يحصل [illegible] الذات بالجوهرية حالة العدم
[illegible] الجوهرية [illegible] التحيز والتحيز حالة العدم محال [illegible] حالة العدم
[illegible] التحيز [illegible] التحيز بدون حصول الحيز واذا امتنع اتصافها بالتحيز [illegible] اتصافها
بالجوهرية فلذلك [illegible] الذوات خالية عن صفات الاجناس كالجوهرية وغيرها
حالة العدم [illegible] ايضا ذهب الى ان المعدوم [illegible] ليس بجوهر [illegible] حالة العدم
[illegible] لم تثبت الذوات حالة العدم [illegible] مذهب [illegible] الى انها
قال [illegible] الا اقول هذا هو [illegible] التفصيل
المذكور [illegible] بان المعدوم ليس [illegible] معلوما [illegible] بان قالوا الذوات المعدومة
[illegible] كانت [illegible] الذوات [illegible]
[illegible] لان [illegible] تلك الذوات [illegible] المعدومة [illegible] الوجود وان كانت
غير [illegible] العيان [illegible] كانت المعدومية حادثة [illegible] الفاعل المختار [illegible]
[illegible] الذات معدومة ثم صارت معدومة وهو محال [illegible]

لزم

لزم من [illegible] المعدومية [illegible] ان يكون القول [illegible] والكلام [illegible]
[illegible] قال [illegible] اتفقوا على ان الجواهر المعدومة [illegible]
[illegible] حالة العدم [illegible] اقول هذا هو [illegible]
من المواضع التي [illegible] التفصيل المذكور ومذهب ابي الحسين باطل لانه [illegible] ان الجواهر
المعدومة [illegible] حقيقة الجسم [illegible] في [illegible]
[illegible] للمعدوم [illegible] ان الجواهر [illegible] كان [illegible] العالم
[illegible] قال [illegible] اتفقوا على ان [illegible]
[illegible] الاشياء [illegible] موجود
[illegible] اقول هذا هو الموضع الرابع من المواضع [illegible] التفصيل [illegible]
[illegible] للمعدوم شيء [illegible] حالة العدم موصوف بالصفات الثبوتية
[illegible] الصفات المذكورة [illegible]
[illegible] الذين انكروا [illegible] المعدوم شيء
[illegible] حالة العدم [illegible] عن الصفات
الثبوتية [illegible] المعدوم شيء [illegible] هذا القول [illegible]
[illegible] المعدوم بالصفات الثبوتية [illegible] الذوات
[illegible] موجودة [illegible] الوجود
اتصاف الذات المعدومة بصفة العلم والقدرة [illegible] الصفات المذكورة
[illegible] بالسكون [illegible]
[illegible] علمية [illegible]
قال [illegible] الذي [illegible] اقول الحق [illegible] العلم
[illegible] هاشم [illegible] المعتزلة [illegible]
[illegible] العدم [illegible] بانه [illegible] لا
بالوجود ولا بالعدم [illegible] كالذوات [illegible]
[illegible] صفات المعدوم [illegible] احتراز عن الصفات
الثبوتية [illegible] ولا بالعدم احتراز عن الصفات السلبية وهذا [illegible] المعتزلة

التسلسل فجاء ان قال الدليل على ان التسلسل محال سندكم فقد دلائل التسلسل لو كان جائزا لكان
دليل على امتناع وجود ذلك الدليل واقول لما وقع انتظام دليل على اثبات الصانع القديم لامتناع وقوع
سند من الدليل الى الدليل التسلسل ولما وقع الكل على امتناع التسلسل سند العقل كلا الكل واحد
من المتزيفين **قال** والذي اقوله ان دلك الالزام غير وارد على الذي يقول بالآلة **اقول**
نقول ان نقال لم يلتزم ان الاعداد الا استركت في الماهية وتباينت بخصوصيات يلزم ان
يكون الخارج كل آحادها بل يكفي ان لا يستحيل ان يكون الماهية صفة معروضها وموضوع
بل بمعنى الحال في الا اللا موجودة والا معدومة وذا لم يكن كذلك لم يكن الاشتراك الكلي
والاشتراك في الوجوب لانه على الترتيب فان كل مستطير لابد ان يشترك مع سلسلة ما عدا ما منها
مع ذلك لا يوجب توكيبها وضعف كلام ما ذكر من التسلسل **قال** اما الجواب
عن الحجة الثانية ان نقول لا نجزم ان يكون مابه الاشتراك ومابه الامتياز موجودين في الخارج
اقول هذا هو الجواب عن الحجة الثانية لنا بحال ان يقول ان نقول لا نجزم
ان يكون مابه الاشتراك ومابه الامتياز كل واحد منهما امرا موجودا يا قائما بانفسه السواد
في الخارج مثلا لكان الامر كذلك يلزم قيام العرض بالعرض هذا ملزوم باطل فما ثبت
البداهة والبطلان كذا ما ادى منه قيام العرض بالعرض مثلا ملزوم باطل فما ثبت
ذلك دليل على التزام العاقل بين الموجود والمعدوم وانتفاء الاحوال الثابتة وان يجاب
عن الحجة الثانية على ما نقلت وهو ان بانا نجزم حتى نقدم ما يلزم ان يكون كل احد من الوجه
الذين ثبتت وان قد عرفت ضعف هذا الجواب **قال** والفلاسفة لما ذهبوا الى ان
وجوداتهم تحالوا الاجناس والفصول التي سموها بالانواع البسيطة موجودة في الاذهان
لا في الاعيان **اقول** الفلاسفة اجابوا عن الدليل الذي ذكرناه مثبتو الاحوال بان قالوا
ان عندنا بوجه مابه الاشتراك ومابه الامتياز في الخارج هو ان يكون كل احد منهما موجودا
مستقلا متحيزا غير موجود الآخر نختار انها ليست بموجودة في الخارج على هذا الوجه بل
وجودها على هذا الوجه انما يكون فقط فكل ما يلزم من عدم وجودها في الخارج على
هذا الوجه عدم وجودها في الخارج لجواز ان يكون كل منها موجودا في الخارج لكن لا لوجوده
مستقلا بل بكون وجود مابه الاشتراك موجودا ومابه الامتياز ولا يتغير وجود
احدهما على الآخر بل في الذهن فقط فلم يلزم ليس كذلك هكذا وان عنيتم به انه يكون كل منها
وجود

وجودا في الخارج لا على هذا الوجه نختار انها موجودة في الخارج وما ذكرتم
من لزوم قيام العرض بالعرض ممنوع لم لا يجوز ان يقال بوجود ذلك على ما ذكرتم
البسيطة من انه يستقر بها الانواع البسيطة المراد بها ما يصح ان يوجد في الخارج وجوده
ولا يحتاج الى محل اصلا لان السواد لما كان من العقاريات جاز ان يكون في الخارج
بسيطا **قال** وعلى هذا لم يكن الحكم الذاهن ان كان مطابقا للخارج عاد كلام مثبتي الاحوال الا
نهم يقولون لا جهة **اقول** هذا الكلام منه الى اخر كلام الفلاسفة ونقول ان نقال
اللون الذي هو جنس السواد وما يضاهيه البعد الذي من اصله اذا كان وجوده في الذهن فقط
دون الخارج لم يكن السواد المركب منها موجودا في الخارج للعلم الضروري بان عدم الجزء
يستلزم عدم الكل وحينئذ نقول كما جعلتم لا جهة ما ان كان موجودا في الخارج ايضا
ما ذكر كلام مثبتي الاحوال بانه يلزم قيام العرض بالعرض ولا نسلم ذلك بل ان هذا كلام على تقدير
وجوب جهات عند اهل النظر وسنقدير جوابه بانا اذا لم نجد ما هو موجود في الخارج
على الوجه المذكور لم يكن السواد المركب منها موجودا في الخارج بانا نلزم ذلك انا نلزم من عدم
وجود ما في الخارج على ذلك الوجه عدم وجود ما اصلا وهو ممنوع وقد مر في الكتاب
وانك تعلم ان ما ذكرته الاسامي عن الحجة الثانية انما يتم بهذا الكلام الجواب
الذي ذكره الامام عنها وهو ممنوع لمنع امكان قيام العرض بالعرض **قال** التقرير على
ما ذكرنا بحال الا ان **اقول** القائلون بالحال لما لم يثبتوا الحال الا لتصحيح الحال بكون شيوتها
للذات معللا بمعنى موجود قائم بذلك الذات كما تقدم فانها معللة بالعلم الذي هو معنى موجود
قائم بذات العالم وكذا القادرية وغيرها من الاحوال المعللة والحال غير معلل بثبوتها للذات
بمعنى قائم بذلك الذات كصوادية السواد فانها ليست كذلك بل ذات السواد ما لم يتحقق حال
المعلل والثابت بالحال غير المعلل ثم انه لا فرق بين ان يقال ان للوجودات صفات وتعلق
بهذا المعنى بالماهيات الوجود فنعم يثبتوا الحال بهذا المعنى وبما ان تغير الذات حتى يلزم من
الوجودات وامثالها المغتربة فيها الى صفة زائدة على نفس الذات معقول ايضا
والقول بكون المعدوم شيئا لا يمكن ان يكون الوجود صفة زائدة على الذات بمعنى ايضا
قال الذي اقوله ايضا على الشق الثاني ان كون الوجود امرا موجودا غير مشترك بين الذوات
لفظا كما هو معنوي واحتج عليه بوجهين الاول لو كان كذلك لكان الوجود ايضا

أقول الامام اجاب عن هذا الشك بانه بناء على كون الوجود وصفا مشتركا فيه بين الواجب لذاته والممكن
لذاته وهو ممنوع وبابطال البيان الذي تقدم من قبل بانا نحن نقول ولئن سلمنا كون الوجود وصفا
مشتركا لكن لم قلتم بان شيئا منها اعني الوجود والوجوب لما لم يكن مستلزما للآخر جاز تحقق كل واحد منهما بدون
الآخر فلم لا يلزم ذلك فان لو كان الوجوب يتحقق ثبوته في الخارج الا اذا كان موجودا سلبيا فلا يمكن تحققه
بدون الآخر اذ لا يتصور تحقق ثبوتي [illegible] يمتنع ان يكون احد النقيضين عارضا للآخر [illegible] سلمنا الملازمة
لكن لم قلتم بان التالي محال قوله لو تحقق الوجود بدون الوجوب يلزم انقلاب الوجود الواجبي بالوجود
الغير الواجبي قلنا لا نسلم ما ذكرتم لو تحقق الوجود الواجبي بدون الوجوب انما كان المتحقق
بدون الوجوب هو الوجود [illegible] بذلك غير لازم ولم قلتم بانه [illegible] سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون
الوجوب مستلزما للوجود قوله لو كان كذلك لكان الوجود مفتقرا الى الوجوب لافتقار الملزوم الى اللازم
قلنا لا نسلم افتقار الملزوم الى اللازم فان المعلول [illegible] العلة مستلزم لها مع استغنائها عنه
من المعلول وهذا اعرف [illegible] والوجه الثاني ان يقال لئن الوجود لا يكون مستلزما للوجوب
سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكونا متلازمين [illegible] يكون كذلك لانهما معلولا علة واحدة موصوفة
بهما قوله لانه حينئذ يلزم ان يكون ما ليس بموجود ولا واجب علة لها قلنا لا نسلم بل اللازم ان يكون
ما ليس بوجود ولا وجوب علة لهما ولم قلتم بانه محال فان ماهيته واجب الوجود لذاته ليس نفس الوجود
ولا نفس الوجوب [illegible] فهذا تقرير [illegible] يقول وجه الثاني [illegible] ماهيته [illegible] يقول
وجوده عين ماهيته [illegible] لم لا يجوز ان يكون الوجوب معلولا [illegible] قوله لو كان كذلك
لكان الواجب ايضا معلولا [illegible] لان الواجب انما هو [illegible] الوجوب قلنا لا نسلم بانه
لا يلزم من امكان الصفة وكونها معلولة للغير ان يكون الذات الموصوفة بها كذلك فانه يجوز ان يكون
الوجوب معلولا وممكنا والواجب لذاته [illegible] بهذا [illegible] علمت ان ما هو واجب
الوجود [illegible] الذي [illegible] من الماهيات [illegible]
كان الوجوب سلبيا لا يتحقق [illegible] قوله الوجوب [illegible] بالوجوب [illegible]
قلنا ان [illegible] بعدم [illegible] بالنقيض [illegible] صفة سلبية لا يقتضي [illegible] الصفة
السلبية [illegible] ممنوع فان الوجود اذا عرض له [illegible] الماهيات [illegible]
عليه العدم والذي [illegible] عليه العدم [illegible]
واما قوله [illegible] ان الوجوب [illegible] الوجود موجود [illegible]
لشارك

لما ذكر سائر الموجودات في الوجود [illegible] بالوجوب [illegible] ان كان الوجود علة للوجوب [illegible]
واجب وان كان بالعكس كان العدم علة للوجود قلنا لا نسلم [illegible] لم لا يجوز ان لا يكون شيء منهما علة للآخر
فان الوجوبية كان امرا سلبيا لم يكن علة للشيء لعدم صلاحيته لذلك ولا معلولا لعدم احتياجه الى
العلة **قال** خواص الواجب انه [illegible] فان الشيء الواحد لا يكون واجبا لذاته ولغيره معا
أقول الشيء يستحيل ان يكون واجبا لذاته وواجبا لغيره معا لان الواجب لذاته
هو الذي يستحق الوجود من ذاته وماهيته اي ماهيته تقتضي وجوده ولا يتوقف اقتضاؤه
شيء والواجب بالغير هو الذي يكون وجوده من الغير [illegible] ان ذاته لا تقتضي شيئا منهما بل
كل منهما انما يحصل له من الغير وهو الذي [illegible] للشيء انه ممكن لذاته واذا كان كذلك فلو كان
الشيء الواحد واجبا لذاته ولغيره معا لزم ارتفاعه على تقدير ارتفاع ذلك الغير [illegible] ارتفاع
المعلول على تقدير ارتفاع العلة وعدم ارتفاعه على ذلك التقدير لتحقق ما يقتضي الوجود
لوجوده وهو ذاته ووجوب وجود المعلول عند وجود العلة فيلزم ارتفاعه على ذلك التقدير
وعدم ارتفاعه وانه محال [illegible] فان قيل استحالة ذلك [illegible] ارتفاع الغير [illegible] محال
جاز ان يستلزم محالا آخر فيجوز ان يصدق على ذلك التقدير انه يرتفع ولا يرتفع لم قلتم انه
ليس كذلك [illegible] بل نقول لو كان الشيء الواحد واجبا لذاته ولغيره
صدق عليه انه يرتفع بارتفاع ذلك الغير [illegible] ويصدق عليه انه لا يرتفع بارتفاع ذلك
الغير نظرا الى ذاته فيصدق عليه النقيضان وانه محال [illegible] لا نسلم [illegible]
انه يرتفع بارتفاع ذلك الغير وانما يصدق عليه ذلك لو لم يكن ذاته وماهيته مقتضية
لوجوده قوله لان المعلول يجب ارتفاعه عند ارتفاع علته قلنا لا نسلم [illegible] ذلك
انه لو كانت علة [illegible] الواحد [illegible] لا يرتفع الا بارتفاع
جميع [illegible] ان يقال لو كان الشيء الواحد واجبا لذاته ولغيره معا لاجتمع على المعلول الواحد
وهو الوجود الواجبي علتان مستقلتان احدهما ذاته [illegible] الوجود وماهيته والاخرى
ذلك الغير وانه محال [illegible] بالغير ممكن لذاته فلو كان الشيء الواحد
واجب لذاته وواجب لغيره معا يلزم ان يكون واجبا لذاته وواجبا لغيره [illegible] يلزم ان يكون
واجبا لذاته وممكنا لذاته وهو محال واعلم ان هذه المسألة [illegible] من خاصية الواجب لذاته
فان الممكن لذاته ايضا يستحيل ان يكون واجبا لذاته ثم لو قال الواجب لذاته لا يكون واجبا لغيره

مسئلة

لما ذكره من خاصيته **قال** ب الواجب لذاته لا تركيب فيه بوجه من الوجوه **اقول** واجب الوجود لذاته يستحيل
ان يكون له اجزاء تتقوم ذاته بها سواء كانت اجزاء حسية كاجزاء الجسم على راي المتكلمين او عقلية كالجنس والفصل
على راي الحكماء لان المركب محتاج في تحققه الى الاجزاء والجزء غير المركب فالمركب محتاج الى الغير والمحتاج الى الغير
ممكن لذاته فالمركب ممكن فلو كان الواجب لذاته مركبا كان ممكنا لذاته وانه محال **قال** ج الواجب لذاته لا تركيب
فيه الاجزاء **اقول** الواجب لذاته يستحيل ان يكون جزءا لغيره لانا نقول لو كان الواجب جزءا من مركب
ومن حيث انه لو كان كذلك لكان اما ان يكون بينه وبين بقية الاجزاء علاقة او لا فان كانت بينهما علاقة لا يكون كل واحد
منهما محتاجا الى الاخر او يكون الواجب محتاجا الى غيره وهو محال وان لم تكن بينهما علاقة لا يحصل منهما
حقيقة واحدة ولو كان كذلك لكان الواجب لذاته معلولا لغيره وانه محال وان لم يكن ... ما كان بين
الواجب لذاته والبقية الاجزاء ... الواجب لذاته ممكن لذاته وان كان بالعكس فالواجب
يكون مستغنيا عن بقية الاجزاء ... ما يحتاج اليه ... فلا يكون منها
ملازمة والتقدير خلافه وان استغنى كل منهما عن الاخر جاز وجود كل منهما بدون الاخر فلا يكون
منها ملازمة ولا يحصل منها المجموع حقيقة واحدة ... ولا يكون منهما
ملازمة ... لانه حينئذ لا يحصل منها ماهية لها وحدة حقيقية ...
... الاخر فلا ... بعض ... لانا لا نسلم ان الملازمة ان كانت الذات ...
لزم كون الواجب لذاته معلولا لغيره فان اللازم من احتياج المركب الى الاجزاء احتياج ...
ذلك الشيء الى ... من الاجزاء ... المحتاج الاول والمركب ...
المركب ... لم لا يجوز ان الملازمة ... ان يكون الاحتياج ... بقية الاجزاء
جاز ... واجب الوجود ... فلا يكون ... بقية الاجزاء
ملازمة البقية الاجزاء ... الملازمة ... واذا كان كذلك لم يكن ملازما
بدونها ... فلا يكون ... من كل منهما عن الاخر ولا يكون منهما ملازمة ...
... ماهية لها وحدة حقيقية ... بحسب
الانسان ... منها ... لمطالب ... جزء ...
الواجب الذي ذكره ... لانه ... الواجب لذاته مع ...
... فالموصوف لها ... الشارح ذكره ... العلاقة
... منه ... فان المركب ... الواجب ... الحقيقية
ممنوعة

مسئلة

ممتنع ... **قال** د الواجب لذاته لا يكون وجوده زائدا على حقيقته بل هو نفس حقيقته **اقول**
ذهب الشيخ ابو علي بن سينا الى ان وجود الباري تعالى زائد على حقيقته وهو ايضا مذهب الشيخ ابي الحسن
الاشعري ... الشيخ ابا علي ... الموجود ... جزء الواجب ... الشيخ
الواجب لذاته عين ماهيته ... ووجوده ... الشيخ
ابو الحسن يقول ... الموجودات ... الوجود ... من الكتب
... القطب ... الشيخ ... ان يقول لو كان وجوده تعالى زائدا
على حقيقته فلا يخلو اما ان يكون مستغنيا عن تلك الماهية او لا يكون والاول محال لان الغني
عن الذات لا يكون صفة لها ... الوجود حينئذ صفة لتلك الماهية وقد فرض كذلك
هذا خلف والثاني ايضا محال لان الوجود لو كان محتاجا الى تلك الماهية لكان ممكنا لذاته
لان المحتاج الى الغير ممكن لذاته ... فلذلك الوجود علة ... علة
غير تلك الماهية لكان الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى الغير فلا يكون واجبا لذاته بل الغير
وهو محال ... تلك الماهية ... الوجود اما ان كانت موجودة
بهذا الوجود او لم تكن والاول محال لانها ان كانت موجودة بهذا الوجود ووجود السبب شرط
للمسبب ... الشيء على نفسه وهو محال لاستحالة تقدم الشيء على نفسه واستحالة
تقدم الشيء على نفسه وان كانت موجودة بغير هذا الوجود لزم كون الماهية موجودة مرتين
... بالوجود المتقدم والاخر بهذا الوجود وذلك محال لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجود
المتقدم ويلزم التسلسل وهو محال والثاني ايضا محال لان الماهية اذا لم تكن موجودة
كانت معدومة فيلزم كون المعدوم علة ... الوجود واجب الوجود ... والحكم بان
... العقل ... يمكن ... وجود هذا العالم ... محققة ...
المستند ... الباري تعالى ... وجوده ... المقتضي ... الوجود ... البديهة
قال الاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه هو الماهية لا بشرط الوجود الخ **اقول**
توجيه هذا الاعتراض ان يقال لا نسلم ان وجود السبب شرط للمسبب ... ذلك
لو كان المؤثر هذا الوجود هو الماهية بشرط الوجود واما اذا كان المؤثر هو الماهية من
حيث هي هي لا بشرط الوجود فلا يلزم ذلك ولا ... لزوم ... نا قال
لانه لا يلزم من اسقاط الوجود عن ... الاعتبار ... المؤثر هو الماهية في ...

وان كانت

من وجودها وعدمها واذا كانت كذلك فعدم احدهما [illegible] بالجملة بل منهما وهذا لاقتران العلة القابلية للوجود
فان ماهيتها للوجود والوجوب والامكان الذي [illegible] لزم التسلسل وكلاهما محالان لم يلزم
منع كما ان يكون علتها شرطا لتلك القابلية ولا يلزم ان يكون الشيء الواحد من الوجه الواحد [illegible]
للوجود [illegible] الشرط [illegible] **قال** ثم الذي يدل على ان واجب الوجود وجوده [illegible]
الغير **اقول** لما منع من الاعتراض على ما تقدم [illegible] شرع في [illegible] من المعارضة [illegible]
نوع من الحكم وعلى ان ما [illegible] معلومة للبشر وجوده معلوم [illegible] غير [illegible]
[illegible] للعلم لما ليس بمعلوم [illegible] لا شك ان ما [illegible] غير معلومة لنا فان
حقيقة ما [illegible] عن الوجود [illegible] الوجود معلوم لكن [illegible] وجود
[illegible] صفات الكمال [illegible] الصفات [illegible] ذلك الوجود
مع [illegible] من الصفات وهذا [illegible] ان حقيقة [illegible] غير معلومة لنا **قال** [illegible]
لا [illegible] ان يكون وجود [illegible] الغير **اقول** [illegible] والمتكلمون على ان [illegible] الوجود

مسئلة

ليس [illegible] على ما [illegible] الحكماء [illegible] عن [illegible] واجب الوجود [illegible]
[illegible] عن [illegible] الغير [illegible] الامام [illegible] الاول
[illegible] ان يكون [illegible] للوجود [illegible] له [illegible]
يلزم ان يكون [illegible] ان يلزم ان يكون الصفة [illegible] الى الموصوف [illegible]
الموصوف لان الوجوب صفة للوجود والصفة مفتقرة الى الموصوف فالوجوب [illegible]
الوجود [illegible] للوجود كان الوجوب مفتقرا اليه لان التابع مفتقر الى المتبوع
فيلزم ان يكون الوجوب [illegible] الوجوب مفتقرا اليه الوجود [illegible] محال والثاني ايضا محال
[illegible] لو كان تابعا للوجود كان مفتقرا اليه والمفتقر الى الغير ممكن لذاته فالوجوب بالذات ممكن بالذات
فيكون الواجب بالذات ايضا ممكن بالذات لان الواجب انما صار واجبا بالوجوب فاذا كان
الوجوب ممكن بالذات كان الواجب اولى ان يكون كذلك [illegible] الوجه الثاني
ان الوجوب لو كان [illegible] الوجود [illegible] اما ان يمتنع عليه العدم لذاته او لا [illegible]
محال [illegible] العدم على الواجب لذاته [illegible] العلة [illegible] المعلول
والثاني ايضا محال لان [illegible] العدم عليه [illegible] لذاته لا [illegible] ان يكون الوجود
موجودا [illegible] الوجود لذاته [illegible] الوجوب [illegible] ان يكون [illegible] قبل وجودها

مقبل

[illegible]

نقيض هذا الوجوب [illegible] ولزم التسلسل [illegible] **قال** [illegible] بان الوجوب [illegible]
[illegible] المقولات [illegible] المعقولات [illegible] المعقولات [illegible]
[illegible] **اقول** [illegible] بان الوجوب [illegible] واجب الوجود [illegible]
خارجة عنه [illegible] الوجوب والامتناع والامكان [illegible] المحمولات
الى الموضوعات [illegible] ان يكون حيوانا [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ان يكون [illegible] النسبة [illegible] النسبة [illegible] اللازم مع
الموضوع والمحمول [illegible] الشيء [illegible] الوجوب [illegible]
ذلك [illegible] الوجود [illegible] لزم [illegible]
[illegible] محال [illegible] ان الكيفية [illegible] بين [illegible]
[illegible] المحمول على الموضوع [illegible] الوجود
[illegible] الوجود [illegible] الامام لان الوجوب [illegible] في
[illegible] المعقولات [illegible] ان [illegible] المحمولات
الى الموضوعات [illegible] المحمولات الى الموضوعات [illegible]
ان يكون الموضوع ايضا [illegible] الى المحمول [illegible] النسبة [illegible]

مسئلة

بين [illegible] المحمول الى الموضوع [illegible] الموضوع الى المحمول [illegible] **قال** الوجوب بالذات
لا يكون مشتركا [illegible] **اقول** [illegible] المسئلة [illegible]
[illegible] ان يقال لو كان الوجوب بالذات مشتركا بين اثنين [illegible] الوجود [illegible]
في الوجوب بالذات [illegible] الامام [illegible]
[illegible] الاشتراك [illegible] الاخر [illegible]
[illegible] لم يكن [illegible] الوجوب [illegible]
او الوجوب [illegible] منفصلة خارجة عنها [illegible] محتاج
[illegible] منفصل [illegible] لذاته [illegible]
[illegible] محال [illegible] الوجوب [illegible]
الوجوب معلولا للغير [illegible] فالواجب [illegible] الوجوب [illegible]
لتلك [illegible] الوجوب [illegible] والتعين

وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس له تلك الهوية والتشخص ليس بواجب لذاته لكن ذلك التشخص
والهوية ليس الا لواحد منهما فالاخر ليس بواجب لذاته وقد فرضناه كذلك هذا خلف محال
وهذه الحجة ذكرها الشيخ في الاشارات وعليها [illegible] الحكماء في الوحدانية
وهي ضعيفة لانا نقول لا نسلم ان الوجوب بالذات لو كان مشتركا بين اثنين لكان [illegible] الوجود
موجودا ان مشتركا من الوجوب بالذات [illegible] لازم ذلك لو كان اشتراكهما في الوجوب
بالذات اشتراكا معنويا اما اذا كان من الوجود موجودا ان [illegible] الوجوب بالذات عليهما
بالاشتراك اللفظي لو كان وجوب كل واحد منهما مما يباين الاخر بحقيقته فلا يلزم ما ذكرتم سلمنا ذلك
لكن لم قلتم بانه اذا لم يكن بينهما ملازمة كان [illegible] الوجوب معلولا لعلة منفصلة [illegible]
انه لو كان بينهما انفكاك [illegible] ان لو كان الوجوب بالذات [illegible] اما اذا كان [illegible] فلا يلزم ح
[illegible] علة منفصلة سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون الهوية
مستلزمة للوجوب ولا امتناع في [illegible] اختلاف اللوازم [illegible]
الوجوب معلولا للغير [illegible] بالامكان قلت قد مر الكلام على
المقدمة سلمنا ذلك لكن لا نسلم انعكاس الموجبة الكلية بعكس النقيض موجبة كلية وقد بينا
[illegible] في المنطق [illegible]
هذا الدليل [illegible] الوجوب والتعين [illegible]
الوجوب [illegible] فلا يخلو اما ان يكون [illegible] او خارجا عنها [illegible]
لاستلزام [illegible] الواجب لذاته مركبا [illegible] الوجوب [illegible]
وانتفاء [illegible] الصفة [illegible]
[illegible] لم لا يجوز ان يكون خارجا وما ذكره [illegible] فقد تكلمنا عليه [illegible]
[illegible] الماهيات [illegible]
انه [illegible] كان للوجود [illegible] ان [illegible] الوجود [illegible]
الصفة صفة وهو ضعيف ايضا لانه [illegible] على كون الوجود مشتركا بين الموجودات [illegible]
لا نسلم ان الوجوب لو كان [illegible] الواجب لذاته [illegible]
ما ذكر من المعارضة فاشارة الى الكلام الذي ذكر [illegible] واجب الوجود [illegible]
فيه موجودة [illegible] واذا لم يكن موجودا [illegible] لان كونه [illegible] على وجوده [illegible]
ان يقول

ان تقول [illegible] دليلكم لازم ان لا يكون الوجود موجودا واجبا لذاته [illegible]
[illegible] بالوجود [illegible] معنى الوجود [illegible]
الاشتراك [illegible] الوجود واجب الوجود [illegible] لم يكن بينهما ملازمة
[illegible] الوجوب لذاته [illegible] العلة منفصلة [illegible] بينهما ملازمة
[illegible] مستلزمة للوجود كان [illegible] الواجب لذاته معلولا لعلة [illegible] هذا خلف
وان كان [illegible] الوجود [illegible] فكل موجود [illegible] ليس [illegible]
[illegible] واحد هذا خلف فان قلت لا نسلم اشتراك [illegible] والموجودات في معنى الوجود
وانما يلزم ذلك ان لو كان الوجود مشتركا بين [illegible] اشتراكا معنويا وهو ممنوع
[illegible] الوجود [illegible] اشتراكا لفظيا [illegible] لا نسلم اشتراك الواجب
في الوجوب بالذات اشتراكا معنويا [illegible] ذكرنا [illegible]
[illegible] الجواب [illegible] قال فقد عرفت انه غير لازم **قال** [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] بالاشتراك [illegible] **اقول** [illegible]
الواجب على الواجب بالذات والواجب بالغير ليس بالاشتراك [illegible] الاشتراك
اللفظي [illegible] على [illegible] بالاشتراك [illegible]
الوجوب بالذات والوجوب بالغير [illegible] في معنى الوجوب [illegible] واحد منهما
عن الاخر [illegible] الاشتراك [illegible] منهما مركبا [illegible] الاشتراك
[illegible] الاجزاء [illegible] فالوجوب بالذات [illegible]
فالواجب بالذات [illegible] **قال**
[illegible] المشترك ان كان [illegible] عن الغير لم يكن تمام ماهية الواجب بالغير [illegible]
[illegible] **اقول** هذا هو التوجيه الثاني [illegible] اطلاق الواجب عليهما
بالاشتراك المعنوي لزم اشتراك الوجوب بالذات والوجوب بالغير [illegible] الوجوب [illegible]
المشترك [illegible] غنيا عن الغير [illegible] اليه [illegible] الاول
[illegible] لم يكن تمام ماهية الوجوب بالغير عارضا [illegible]
[illegible] ان يكون الغني عن الغير عارضا [illegible] تمام ماهيته عارضا [illegible]
الواجب بالغير واجبا بالغير هذا خلف واما [illegible] لو كان

مسئلة

قال ح الواجب لذاته واجب من جميع جهاته

اقول الواجب لذاته واجب من جميع جهاته ان لا يحتاج في ذاته ولا في شيء من صفاته الثبوتية كانت الصفة او سلبية الى الغير بل الذات بمعنى ما بها الصفات لانه لو لم يكن كذلك لافتقرت صفة من صفاته اما ثبوتية او عدمية الى غيره اذ ذات الوجود ذاته تعالى بمعنى ما يتحقق به كل صفة ان كانت وجودية وعدم الاحتياج ان كانت عدمية والموصوف بالمفتقر الى الغير موصوف على الغير فذاته تعالى مستغنية عن الغير فذاته تعالى مستغنية عن الغير وقد تذكر من الحجج ما يثبت به الغير من صفاته تعالى كالعلم والقدرة بمعقولية ثبوتها لواجب الوجود فذات واجب الوجود دائما ان تحقق كان بها لا بغيرها فان كانت كانت

بحيث يحصل بها الصفة لزم دائما وان لم تكن كانت بحيث لم يحصل بها الصفة فان كانت كانت بحيث يحصل بها الصفة لزم دائما وان لم تكن كانت بحيث لم يحصل بها الصفة فان كانت كانت بحيث يحصل بها الصفة لزم دائما وان لم تكن كانت بحيث لم يحصل بها الصفة

قال وصفاته لا توصف بشيء من الاعراض

اقول اعلم ان هذا الكلام ناظر الى جواب عن سؤال مقدر وسؤاله تقال الباحث تعالى موجود قبل كل حادث ثم اذا وجد حادث عرض له كونه موجودا معه ثم يصير موجودا بعده اذا عرفت هذا فنقول لم قلتم ان الدليل لم يدل على ان ذاته تعالى كافية في حصول الصفة الاولى ومن القبلية والبعدية لتوقف حصولها له على غير ذاته ويلزم من المحال المذكور لما ذكرتموه لو كانت كافية لما توقف شيء من الموجودات اصلا هو ذكرتم كونه تعالى قبل كل شيء محال فلا تفعل العبارة الاخرى مقول ذاته ان كانت كافية في تحقق الاضافة الاولى لم تحققها لزوال ذاته لكن تحققها يستلزم ان لا يكون الحادث الغير موجودا اصلا وانه محال وان لم تكن كافية فان كانت كافية في سلبها يستلزم صدق الاضافة الثانية لو العالم لكن صدق الاضافة العالم بدون تحقق الاضافة الثانية محال فتصدق الاضافة الثانية مع سلب الاضافة الاولى وهو محال لتوقف الحكم لوجود ذات واجب الوجود مقول اذا كانت ذاته كافية في سلب الاضافة الاولى كانت كافية في ثبوت الاضافة الثانية ولو كانت كافية في الثبوت لما زال ذاته اي ذات الحادث للتغير لكان عليه دائما محال وان لم تكن كافية لازم تغيرها ولازم سلبها وذاته متوقفة على امر وما هو متوقف على غير ذاته فيلزم ان تتوقف ذاته على غيره فالواجب لذاته لكن لذاته سند اصلف محال فاجاب الامام عن هذا الاشكال وتوجيه ان يقال اما ان يكون

المتوقف الموجود على غيره

على امر يغيره يقال متوقف على

وجوده

على وجه الاكمل من الكمال فلا يتم ان ذاته ان لم تكن كافية في الصفة الاولى توقف حصولها
على غير ذاته وقد قام عارض ذكر على الوجه الآخر فلا تتم ان ذاته ان لم تكن كافية في ثبوت
الاضافة والاثر سلبها كان موقوفا على الوجود بسبب غير ذاته وقد بينا بطلانه لكان الكل
يفتقر حاجة الى العلة وليس كذلك لبديهة والبديهة والبديهة من الامور الاضافية وهي
اضافية ذات عقلية لا وجود لها في الخارج فلا حاجة الى العلة والتعليل من العلل والتعليل لا يصح
الى لا محل لا يوجب التعليل لان الذات ذات العدم لم يعلم بانه ليس كذلك
والقول ان قوله هذا الملزم دار وعمل كل واحد من الدليل الذكورين اثبات على الاول فانا
لا نسلم ان ذاته تعالى ان لم تكن كافية في حصول صفة من صفاته كونه متصفا بتلك الصفة الوجود ذاته
وانما يلزم ذلك ان لو افتقرت تلك الصفة الى علة وهو ممنوع لجواز ان يكون وجوبها الذاتي
اذا تحقق بهذا الدليل بالصفات الثبوتية وحينئذ يتوجه عليه هذا السؤال وانا نحل
الثاني فلانا نمنع ان ذاته ان لم تكن كافية لان يتصف بتلك الصفة والان عدمها كان كل
واحد من الثبوت والثبوت متوقفا على غير ذاته وانما يلزم ذلك ان لو كان عدمها كان كل
الثبوت وهو ممنوع ولو خصص بالصفات الثبوتية صار الدليل الاول بعينه لانا نمنع
امتناع التغير في صفاته تعالى لجواز ان يتغير في ذاته كافية من الصفات الثبوتية

مسئلة لا يكون كافية من الصفات السلبية بخلاف الثبوتية من الصفات **قال ط** الواجب لذاته
لا يتضح عليه العدم الخ **اقول** لو صح العدم على الواجب لذاته لكان ذلك العدم بسبب
لامتناع حصول احد طرفي الجائز بدون سبب خارج فلذا كان ذلك السبب موجودا والوجود
ان توقف على عدم ذلك السبب كان ذلك العدم لذاته لانا لا نعني بالممكن الا ما توقف وجوده
على غير ذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته سند لطلب محال والمستلزم للمحال محال
وجود واجب الوجود عند تحقق سبب عدمه ممكن مع تحقق سبب عدمه لو صح عدمه لامتناع
تخلف المعلول عن العلة ميلزم وجوده وعدمه معا وانه محال والدليل الذي ذكرناه
لو صح العدم عليه لكان لذلك العدم سبب وما ذكره لبيان انا يصح ان لو كان العدم ممكنا
وهو ممنوع والمراد ان الواجب لذاته لما كان ممتنعا بالوجود الذي يتوقف على العدم الجائز

مسئلة ان هذا الطالب الى هذا الدليل يلزم بالضرورة ان لا يصح عليه العدم **قال ح** الواجب لذاته
يجوز ان يعرض له صفات يتلو بها ذاته الخ **اقول** المعلوم بالعقل ان الواجب لذاته هو

يجب ان يكون له صفة لم تكن سببا لحكمه الا لتلك صفة لكان ناقصا في ذاته لما مر من ان
الواجب لذاته واجب من جميع جهاته والمكن لا يجاب لها يكون الكل الواجب من جميع جهاته
وانما قلنا انه محال لان الفاعل يتقيد والقابل يتقيد والكل الواجب يستحيل
ان يكون مقيدا بما يتقيد به لما فيه من سبب بعض الجوانب فكان منفعلا الزيادة على مسمى واجبة وان
كان الفاعل الواجب مصدوقا لا مرض ملزوم محال لانه اذا صدق عنه الايجاد فقد صدق عنه اليس بموجد
فكون الالف ليس بمتحرك اذا صدق عليه انه صدق عنه ليس بمتحرك فقد صدق انه لم يصدق عنه
فلا صدق عنه ايضا الباء ولم صدق القبيح وصدق عنه الباء ولم يصدق عنه الباء وانه محال
والالزام على مذهب الملزم سيأتي تحقيقه وبعضهم قالوا يجب لذاته وقالوا بالزيادة على الصفة الواجبة
وعلى هذا يكون الواجب المستلزم لكل الصفات هو ذاته المخصوصة لما عرفت ان الواجب عين
الجهات وعند حصول مشاركة الصفات في الذات والصفات والواجب هو الذات والصفة
من ذاته مخصوص الذات واما الصفات فمن حيث ان الذات والمستدل الجزئية لا يكون
كلا لذاته والكل لذاته يستحيل ان يكون واجبا لذاته فالواجب هو الذات وحدها والصفات
فانها كلها خارجة عن الذات وهذا معنى قول الامام انكم تقولون الواجب هو الذات وحدها
فقط وسائر الصفات واجبة لواجب بذلك الموجب وكذلك الصفة جعلت لكل الموجب لانا
لا نعتبر بالذات من حيث هي من كانت واحدة واما اذا اعتبرنا سائر الصفات لكل واحدة
بل كثيرة والواجب بل كثرة ثم ان الامام اشار الى دفع سؤال وهو ان هذا ابطال الوحدة
حقيقة للذات لان كل الذات واحدة لانه حينئذ يكون مشاركا لغيره في الذات الا الوحدة
ان يقال الوحدة صفة للذات من حيث هي بين ان الوحدة اذا عرضت الذات منطبقا اما اذا
اخذ ما مع الوحدة لم يكن واحدا بل كثيرة **قال خ واصل الممكن لذاته الممكن لذاته**
هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه من حيث هو هو محال **اقول** الممكن هو الذي
اذا فرض لا عدما موجودا او معدوما لا يلزم من فرضه محال من حيث هو هو ان يكون ذلك
الفرض مقتضيا له بالموجود لجواز ان يكون عدمه مرجحا بالعدم
لخروج عنه الواجب لذاته الذي وجوده من فرض عدمه او ذلك من يلزم منه المحال وانما قيدنا
بالحال لان كل ممكن فانه يلزم من فرض عدمه محال من حيث هو هو وهو ان يكون موجودا
والمعلول الذي عدمه او سببه عدمه فانه يلزم من فرض عدمه ذلك المحال وهو ان يكون موجودا

كل ما يجب موصوفا بصفة العلم بوجود او بسبب وجوده والعلم بعدمه او بسبب عدمه **قال** فنقول
القول بالامكان تحتمل وجوه (احدها) ان وجود السواد مثلا اما ان يكون ممتنعا او واجبا او محال
اقول تقرير هذا الكلام بمحال لوجهين الاول ان الامكان بالمعنى الذي ذكرناه للماهيات كان مثلا السواد
يصح ان يحال السواد يصح ان يكون موجودا السواد يصح ان يكون معدوما فكون باطلا لان وجود السواد
اما ان يكون بحيث يكون سوادا اما ما زال يبياضا على ما بان ما كان ممتنع صفة غير ممتنع اما اذا كان
الحق صواب القول فلان قولنا السواد يصح ان يكون موجودا يصح ان يكون معدوما يكون باطلا لان قولنا
قولنا الموجود يصح ان يكون موجودا يصح ان يكون معدوما وكل واحد منهما باطل اما الاول فلان قولنا
الموجود يصح ان يكون موجودا تفسيره موضوعها الموجود ويكون باطلا قولنا يصح ان يكون موجودا ان الموجود
موجود للحال ان كان يعني بالموجود الاول سوى الموضوع لزم اسناد الشيء الى نفسه بالامكان وهو محال وان كان يعني
لزم الحكم بكون الشيء موجودا مرتين وهو ظاهر البطلان واما الثاني وهو ان الموجود يصح ان يكون
معدوما فهو ايضا باطل لان معناه ان الموجود يصح ان يتصف بالعدم وكل ما يمكن اتصافه بصفة
لا يزول عن موصوفه حالة اتصافه بالفعل لكنا الصفة فيلزم حينئذ ان لا يزول الشيء موجودا حالة اتصافه
بالعدم بالعدم وهو محال بالضرورة فان كان احق والشكل وهو ان يكون وجود السواد امرا ثابتا
فنقول ثبوت السواد يصح ان يكون موجودا باطل لان الموجود اما ان كان ثبوتيا السواد وهو
صفة لها فنقول بلتنها لم اما ان كان لا عن مؤثر فلم يكونها موجودة او لم يكن كذلك لان الموجود
الذي هو مؤثر فلم يكونها كذلك ان كان هذا الموجود لم يكن كل الشرائط حاصلة وما لم يجب
حصل الشرائط واجتمعت عند تقدم الشيء على نفسه وان كان جميع الشرائط موجودة امر يتغير فلان
الكلام في الموجود الثاني كالكلام في الموجود الاول فيلزم التسلسل وهو محال واذا كان الثاني
موجودا لزم ثبوت الموجود بالمعدوم وهو محال وتقرير قولنا ذا كان الوجود عين الماهية فلو صح الامكان
اما الوجود لا ماهية موصوفة للماهية بالوجود الكلي ان قلت لو كان الوجود مغايرا للماهية لم
لا يصح العدم على الامكان للسواد لان الامكان لو عرض لها فالموصوف بالامكان اما الوجود او للماهية
او موصوفة للماهية بالوجود والكل باطل لان قولنا امر سلب السلب لا يتصف بالامكان فهو اما ان يكون مبدأ او مركبا فان كان مبدأ كان معنى الحكم عليه بالامكان سلب الضرورة
للزوم ان يكون في نفس الامر للزوم وان لا يكون في نفس الامر للزوم وهو باطل بعينه (ابطال القسم الاول
قوله)

قوله الوجود يمكن ان يكون موجودا فللوجود يمكن ان الوجود موجودا وان كان مركبا فهو باطل ايضا
عن الامكان ممسك اما ان يكون صفة للوجود احد امرين اما ان يكون صفة لمجرد الوجود او يكون صفة لمجموع الوجود والماهية
بالموصوف به اما ان يكون مفردا او مركبا والتسلسل على فرض الاول لان الموصوف به مفردا وقد
ابطلنا وهو ظاهر لانا نقول لا نسلم ان محل الوصف بالامكان هو الماهية وانما يكون محل
قوله لوكان كذلك لكان معنى الحكم عليها بالامكان ان يكون الماهية الحدة يكون الماهية
الحدة وهو ان لا يكون الماهية الحدة هذا خلف لان لم يكن كذلك يلزم ان لا يكون الماهية
الحدة يمكن ان يكون موجودة من الخارج وهو ان لا يكون موجودة فيه وان جعلت الموصوف
موصوفية للماهية بالوجود كان معنى الحكم عليها بالامكان ان الماهية يمكن ان يصير موصوفة
بالوجود وهو ان لا يصير موصوفة وليس شيء من هذين الوجهين محال على ان الحق ان كل
واحد منهما موصوف بالامكان لم قلتم بانه ليس كذلك لانه لو كان كذلك **قال** وثانيها ان
المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او معدوما الاول **اقول** هذا هو الشبهة الثانية
وتقريرها من وجهين احدهما ان محال الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما وايا ما كان يستحيل
ان يكون ممكنا اما المقدمة الاولى فظاهرة واما الثانية فلان ان كان موجودا امتنع
حال الوجود لان يقبل العدم لكون الوجود منافيا للعدم واذا امتنع العدم لا يقبل
الوجود والعدم فلا يكون ممكنا وان كان معدوما فهو حال العدم لا يقبل الوجود
لكون العدم مناقضا للوجود واذا امتنع الوجود فلا يكون
ممكنا فثبت ان الشيء الذي يحكم عليه بالامكان لا يخلو عن الوجود والعدم وكل منهما منافي لكونه ممكنا
فالشيء الذي يحكم عليه بالامكان لا يخلو عن الوجود والعدم وكل منهما منافي لكونه ممكنا
فالشيء الذي يحكم عليه بالامكان لا يكون ممكنا هذا خلف وهذا هو الوجه الثاني في تقرير
الشبهة ان نقول الشيء الذي يحكم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او معدوما
فان كان موجودا استحال ان يكون ممكنا لان الوجود يمنع من العدم والعدم يمنع من الوجود
وان كان معدوما استحال ان يكون ممكنا لان العدم يمنع من الوجود والوجود يمنع من العدم
وهذا يقتضي ان لا يكون الشيء الذي يحكم عليه بالامكان ممكنا هذا خلف **قال** وثالثها
اقول هذا هو الشبهة الثالثة وتقريرها ان محال الشيء اما ان يكون موجودا او معدوما
او وصفا وجوديا او التباسا بالطلان فبطل القول بكون الشيء ممكنا وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون

تقسيم الموجودات

قال

اقول اعلم ان المتكلمين تقسموا الموجود الى القديم والمحدث

قال

اقول

قال

قائما بغيره بمعنى ان وجوده في نفسه وجود لغيره فهو موجود لغيره **قال** اما الكيفيات المنفصلة فليست موجودة
بوجود ذات الكم **اقول** ذهب اكثر الحكماء الى ان الوحدة والكثرة امران وجوديان والمشهور
انكارهما وهو الحق اما انها امران عدميان لان الوحدة لو كانت صفة وجودية زائدة على ما يتبع
الواحد لكان كل واحد من اشياء متبع الوحدة واحدا فتكون الوحدة لازمة لكل واحد فيلزم
ان يكون كل واحد واحدا بوحدة اخرى ويلزم من التسلسل ما يحال واذا لم تكن الوحدة امرا وجوديا
كانت الكثرة ايضا كذلك لان كل كثير مجموع الوحدات لاشتماله على الموجود المتعدد
اجاب الحكماء عنه بان قالوا الانثلم انه اذا كان كل واحد من اشياء متبع الوحدة والوحدة
امر عدمي لزم ان يكون الوحدة لازمة عليه ولم لا يجوز ان تكون الوحدة نفس تبعية والاضافة الى
ما يتبع وردّ الوحدة بكون الوحدة امرا عدميا لم يلتفت اليه احد **قال** ولان الاثنينية لو كانت
صفة واحدة وهي قائمة بالوحدة **اقول** هذا بيان الوحدة ليست صفة وجودية
فنقول ان الاثنينية ايضا كذلك واعترض عليه بان الاثنينية لو كانت صفة وجودية
واحدة لكانت قائمة بالوحدتين فكان الكلام الى اثنينية وقائمة وان لم تقم بواحد منهما لزم
ان تكون الوحدة وكذا سائر الامور الاعتبارية موجودة لعدم قيام الموجود الواحد بالكثير
وجوابه ان الاثنينية انما تقوم بالوحدتين لا بكل واحدة منهما لزوم كون الواحد بالكثير
موجودا واحدا وهو محال وانما يلزم ان يكون كل واحدة من الوحدتين غير الاخرى
مؤثرة في الاثنينية وهو ظاهر **قال** وايضا لو كانت الوحدة امرا وجوديا لكان كل
كثير مركبا من الاشياء التي بها يحصل الكثرة وكل واحد منها مركب من اشياء
لان الكلام فيه كالكلام في الوحدة فيلزم التسلسل وهو محال **اقول** هذا بيان
مجمل ساقط وسنوضحه لكم ولا اعرف لكم دليلا على بطلان الاثنينية الا ما ذكرناه
وهو ضعيف لما عرفت من ان الكلام الى الاثنينية القائمة بالوحدتين **قال** وايضا
لو كانت الوحدة امرا وجوديا لكان الواحد منا مركبا من اشياء لان كل واحد منا
واحد فهو مركب من اشياء لان كل واحد منا واحد بالوحدة وكل ما بالوحدة
فهو مركب من اشياء لان الوحدة امر وجودي **اقول** هذا بيان الوحدة ليست صفة وجودية
لان كل ما بالوحدة فهو مركب من اشياء لان الوحدة امر وجودي وكل ما بالوحدة
فهو مركب من اشياء لان الوحدة امر وجودي ولا يخفى ما فيه من الاشتباه

والاشتباه لان كل واحد منا واحد بالوحدة وكل ما بالوحدة فهو مركب من اشياء لان الوحدة
امر وجودي **قال** الثامنة ان الحكماء اتفقوا على ان الوحدة صفة وجودية بان قالوا الانسان واحد بالوحدة
اقول الحق عندنا ان الوحدة امر عدمي وخالفنا في ذلك اكثر الناس فانهم ذهبوا الى ان الوحدة
صفة وجودية زائدة على ما يتبع الواحد وهو باطل لان الانسان واحد بالوحدة وكل واحد
منا مركب من اشياء وكل ما بالوحدة فهو مركب من اشياء فكل واحد منا مركب من اشياء
وهو محال واذا بطل كونها امرا وجوديا تعين كونها امرا عدميا والكثرة تتبعها عدما عن عدم الكثرة
ان كانت عدمية كانت الوحدة وجودية لان عدم العدم لا بد ان يكون وجودا وقد مرّ ان الوحدة
عدمية واذا كانت الوحدة عدما عن مجموع الوحدات التي من شأنها ان يلزم ان يكون الحاصل
من مجموع امور عدمية امرا وجوديا وهو محال فيلزم ان يكون الوحدة امرا وجوديا
وهو المطلوب وهذا البرهان تنبيه على ان الكثرة ايضا صفة وجودية لانها لو كانت عدمية
لكانت الوحدة امرا وجوديا لان الوحدة كما عرفت عدم عدم الوحدة وعدم العدم وجود
والكثرة عدما عن مجموع الوحدات التي من شأنها ان يلزم ان يكون الحاصل
من مجموع امور وجودية امرا عدميا وهو محال وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما لا يكون عدميا يكون وجوديا
اجتماعهما معا **قال** واما الكيفيات المختصة منها بالكيفيات غير موجبة الكم **اقول**
الكيفيات المختصة الكيفيات المنفصلة كالاستقامة والانحناء، والمختصة بالكيفيات المتصلة كالنسبة
والتركيب بعرض لا بالذات للكم وجاعلوها عرضا لبعض الخط والسطح والعدد والخط المستقيم
سواء كان الخط مفصلا عليه بعلامتين كما كان فانها تكون ما سواها مما لم تتحدد اجزاء كان بعضها
اين بعضها اخفض البسيط المستقيم سواء كان الخط مفصلا عليه بعلامتين كما كان
فانها ايضا مما يحصل من تحدد اجزاء لا يكون بعضها اين بعض وبعضها اخفض والمنحني مركب منها
ما يشابه الاول اذا لتركيب فقد عرفتها فان الاستقامة بطلان كون الخط والسطح والجسم
التعليمي امورا وجودية لزم منه ان لا يكون هذه الامور العارضة لها موجودة والا لزم كون المعدوم محلا
لما هو موجود بدون محال **قال** واما الصلابة فهي عبارة عن التأليف جيدا على الوجه الذي

اقول اعلم ان العلماء ذهبت الحكماء الى ان عباءة هو الذي يتركب الاجسام المركبة
ثم اعلم ان الجسم المركب من شيئين مختلفين بالطبع يحتاج بالآخر ومنهم من قال يتقوم كل جوهر من اثنين
واحد منهما هيولى واستدلوا على ذلك بالاول وهو ان سبب الحاجة الى الغير اما الفقر او العجز
فهذا محال اذ ليس عباءة عن ذات الجسم وليس كل جسم يحتاج الى غيره لجواز ان يكون
مشتملا على الجوهر الفرد وعرفوها بانها الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال وان الذي نحن فيه
وجودية وعرفوها بانها الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال والتغاير بسبب الحاجة وذلك بالاتحاد
وسبب اكثر الاختلاف منهم في جعلها عبارة عن عدم الملكة اشارة الى ان كون الشيء قابلا
قبل الصفة والملكة وسوال الفلاسفة عن الامر الخارجي هذا الكلي اما الحكماء فقد اعترضوا عليه بان العالم
الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال يوجب الجسم المركب منها امرا ثالثا عند من يقول بالاخلاط
والاثير للمتكاوسة المنفوسة والثالثة بشكل ما وان يكون وجوديا فان هذا الاستعداد
ليتسنى ان يكون عدميا لانه علة لهذا من الامر الوجودي ويعلة الامر الوجودي يجب ان يكون موجودا فان
هذا الاستعداد امر وجودي فان اما الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال يوجب الجسم به الاخوار الثلاثة
موجبة مخصوصة والحكم وجودي فالاستعداد الذي يوجبها كذلك امر وجودي فثبت ان كون الجسم
مستعدا لذلك امر وجودي فيكون المقابل منها قابل اتضا وقد اجاب الامام فخر الدين عن الملخص
بما يختاره بان حال ما لا الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال الذي فسرتم به الليس لا يعني له الا الاخوار
الذي هو عبارة عن حركة حاصلة من سطح الجسم مثارة عن تموجات شكل مخصوص فيه والاستعداد
لقبول تلك الحركة مقابل لجسم الطبيعي والاستعداد لقبول كل شكل لكونه موجودا اذا كان كذلك الليس جسما
طبيعيا فاكم من علة لهذا الاستعداد ليتسنى ان يكون بسيطا كل صفة لقابل تقبل مثل هذا الاستعداد
لا يكون غيرا واما الاستعداد الطبيعي لحمل الانفعال الذي فسرتم به العلاية فلا معنى له الا استعداد الجسم
الصلب لاشتماله على قبول الاخوار فذلك الاستعداد ليس له اثر الا بجسم الطبيعي ليتشتمل على ان يكون الشيء الواحد
بقابلته علة لاوضاع مختلفة بين والازدواج صفة وجودية عن الجسم الطبيعي وان كان قبول الاخوار معللا
بتلك الصفة الوجودية وتلك ليست لمتعلقة اذ الجسم الطبيعي واذا لم يكن متعلقا لها فما الجسم الموجود
صفة وجودية عنها كان حملها بصفة وجودية وذلك يدل على ان الشيء بسبب العلاية والليس يتبادل
العدم والملكة سنائد مما ذكرنا وقد يقال لا نسلم ان حمل الاستعداد عن ما ذكرتم ولم لا يجوز ان يكون
معنى ما ذكره الحكماء سلمنا ان كما ذكرتموه لكن لم لا يجوز ان يقال ان الليس عبارة عن امر وجودي يدل على انه معقول بذات
الجسم

الجسم وان الصفة معقولة بصفة وجودية فما ذكره الاستاذ من ان كون الشيء قابلا عبارة عن العدم والملكة
والاستلزام ممنوع فان كان الليس عدميا وسلمنا ان كون الشيء قابلا عبارة عن عدم وجود امر ما
محمل مخصوص فلم لا يجوز ان يكون كذلك عبارة عن عدم وجود امر ما لذلك المحل مطلقا سواء كان
ذلك المحل جسما او الاعم منه ومن غيره **قال المصنف**
المحدثات على ان المركب الخ **اقول** المحدث اما ان يكون متحيزا او حالا في المتحيز او لا
متحيزا ولا حالا فيه وبعض المتكلمين سلكوا من القسم الاول منعوا وجود القسم الثالث وهو
الموجود منزها عن التحيز فقط اعني المتحيز وما حال في المتحيز واحتجوا عليه بانه لو كان موجود
غير متحيز ولا حال في المتحيز لكان مشاركا لبارئ تعالى في هذه الصفة لكونه موجودا بهذا التقدير كذلك
ولكان مشاركا في هذه الصفة لكان مساويا له في الماهية لانها الواجب لما هيته لزم ان يكون
الصفة الواجبة معللة بعلة مختلفة وهو محال لان كل ما هيته يجب ان يكون منها مقتضيا هو الاقل
فيلزم استغناؤه عن كل واحد من تلك الاجزاء حال انتهائها اليها وهو محال وهذا برهان على ان كل شريكين
في وصف سلبي والاشتراك في الاوصاف السلبية يدل على الاوصاف الثبوتية ان الاوصاف الذاتية
لوجب الاشتراك في تمام الماهية فان كل مختلفين لابد ان يشتركا في سلب كل ما عداها منهما وكون
كل واحد منهما مخالفا للاخر فالمخالفة مشتركة بينهما وهي صفة ثبوتية وكذلك الجسمان مشتركان
في كونهما متحيزين ومخالفين وكذلك الانسان والفرس مشتركان في الحيوانية مع اختلافهما في الماهية
وما هو له لو اختلف عن الماهية لم تعلل الصفة الواجبة بعلة مختلفة لما بينا ان الامر كذلك
تلك الصفة معللة لكونها سلبية غير محتاجة الى علة وان كانت معللة لكن يكون عدميا (ع)
متباينا عنها وبعض المتكلمين سلموا هذه القسمة واحتجوا على نفي الموجود الغير
للمتحيز فقط وهو باطل بصفة وكبرى اما الصغرى فلان المحدث اما ان يفتقر الى محل او لا يفتقر
والاول العرض والثاني اما ان يكون متحيزا او لا يكون والاول هو الجوهر
والثاني هو العرض وكلامنا في الاقسام الثلاثة اما الاول فلانا بينا ان كل ما لا يفتقر الى محل كان موجودا
ما لا يلزم وكل ما كان موجودا فهو متحيز او حال في متحيز وكل ما لا يفتقر الى محل فهو متحيز
لانه لو لم يكن متحيزا لكان حالا في متحيز وهو محال واما الثاني فلان كل ما يفتقر الى محل فهو
لذاته يكون عرضا يعني ان كون ما بالمتحيز فان معناه بالحقيقة ما لا يكون متحيزا انما يكون عرضا
بهذا التفسير وقد يكون جوهرا لوجاز ان يكون الملاك هو اصطلاح المتكلمين والعقول على اصطلاح
الحكماء **قال** المتحيز فنقول لم لا يجوز ان يكون ما بالا يفتقر الى المحل والاقل هو الجسم

والثاني جوهر لا يحل الجسم المتحيز نفسه الا يقبل احد الجسم والاخر الجوهر الفرد
ما تحيز لما ذكر بيان المتحيز اما ان يكون قابلا للانقسام او لا يكون قابلا للانقسام والاول هو الجسم
والثاني سواء يكون مركبا من الفرد اما الجسم فقد اجمعنا على حصوله من انضمام جوهر الى جوهر لان الجسم عندهم
ما كان سواء تلاصق او لا شك ان عند انضمام الجوهر الى جوهر اما ان الآخر حصلت حقيقته المولفية والثاني عند
المعتبرة انه قائم بالجسم لانضم الاصل الطول والعرض والعمق ثم اصلنا سواء ذكر فيه بعضهم او لا فان
الطول والعرض والعمق يحصل بثلاثة ستة جواهر وبعض قالوا لا يحصل الا بستة جواهر لانا
اذا وضعنا جوهرا بجنب جوهر حصل الطول وسواء خط ملاصق او منفصل بخلاء فحصل الطول والعرض
واذا وضعنا ثالثة لزوجة لزم حصل الطول والعرض والعمق التي من الابعاد الثلثة تحصل الجسم
قال العلماء والزائع من كلام النظام لانا نشر الى ما نحسه من جوهر من جنبه والمعتزلة لا تستقيم جنبا فالزوائع
ان التقسيم وهمي عند المباحث اللغوية لا عند المباحث العقلية واما الجوهر الفرد فانا بالتحيز الذي
لا يقبل التقسيم اصلا فانا المتحيز يخرج الامر الطول والعرض وبعدم التقسيم اصلا الجسم وبعضهم
عرف بانه الجزء الذي لا يقبل الانقسام وبعضهم بانه ما يتألف منه الاجسام الثاني بعد الاول
كلها مشتركة بالتحيز قال واما اعراض التحيز بعد العرض فالف اقول اختلف عبارات المتكلمين
في حد الكون فمن قائل انه التأليف بالجوهر ومن قائل انه القائم بالمتحيز ومن قائل انه الحاصل
في المتحيز بالتبع ومن قائل انه الذي لا يكون ملونا ولا متحركا ولا ساكنا ولا مؤلفا ولا مفرقا
ولا متحيزا لذاته وعينه ثم اختلفوا انه تغيير طول الاجزاء في المتحيز فمنهم من قال ان المحسوس
والمالوف من الكيف حتى يحمل بعضهم قال انه قائم بالمتحيز ومنهم من فسره بانه عبارة
عن المحسوس المتحيز بطريق التبعية وهو باطل لان صفات اسم حال حالة ذي الحال والحلول
بهذا التفسير محال عليه تعالى وعلى صفاته اذا عرفت سنا فنقول الذي نعلمه ان بحيز الحواس
هنا ما يحس به لا لاجل ذلك ما الا ان يقع المحسوسات بالحواس كالاصوات والالوان والروائح
والطعوم والحرارة والبرودة والاكوان والكون هنا جنس تحته اربعة انواع الاجتماع والافتراق
والحركة والسكون قال المتحيز اما ان يكون مجتمعا مع غيره او لا يكون ملابسا الاجتماع
والثاني سواء الافتراق وكيف كان فاما ان يبقى المتحيز زمانين او اكثر من زمان واحد او لا يبقى الا الاول
هو السكون والثاني سواء كونه قيل الكون والمؤلف غير محمود بستة لانا لان هذا الكون يقتضي
والمتحرك الساكن اما عند الاجتماع والافتراق فاما كونه والسكون غير محسوس البتة والمذكور

(هامش)

اعلم ان انا سلمنا ان الاصوات الوصفية امرا واحدا كانت موجودة فما الذي منا الحلق ويعضهم ذهبوا
الى انها امور محسوسة وهو انكر شيوعها هو مكابر قال اما المحسوسات بالبحر فتنقسم الى قسمين احدهما
ما يحس به ابتدا والثاني ما يحس الا بواسطة الاول والاول الالوان والاضواء والثاني الطعوم والروائح
والحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والثقل والخفة والملاسة والخشونة والصلابة واللين والصقالة
والكثافة والرقة والصفاقة والهشاشة والقوة والضعف والمرارة والحموضة والملوحة والدسومة والعفوصة
والتفاهة والحلاوة والقبض والتفتح والتقطير والتعفن والتخمر والتفسخ والتعقد والتحلل والتبخر
والتكاثف والتلطف والتكثف والتخلخل والتسخين والتبريد والتجفيف والترطيب والتنعيم والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين
والتحديد والتكريه والتحسين والتقبيح والتسهيل والتعسير والتليين والتصليب والتمليس والتخشين

الاول ان الحصول امر ثابت والعدم والانتفاء ليس لوجود لهما في الخارج عندكم والسكون امر
الوجودية وتفسير الامر الوجودي بالامر المعبر عنه بافعل الثابت ان الحركة والسكون كالوضع
للجسم يعبر عنهما ايضا بالجسم فتقول الحصول بالجسم يحصل اعدة تاما والثاني الحصول
امر غير معلوم ماهيته لانه يحتمل ان يكون الملاءمة المعلوم ويحتمل ان يكون الملاءمة المتناهية
مكذا لكل الزمان الواحد فتوقف الحكم والسكون بها يكون توقفا لمعلوم بالمجهول او للاشهر
بالاخفى وهذه غير جائزة في التوقفات والجيب عن الاول ان الدلالة بالسكون معنى
بانه الحصول وعن الثاني انا نعني بالجسم القائم بنفسه سواء كان قابلا للحركة او لم تقبل
ولم يكن وعن السلب ان الحصول في الزمان الواحد معلوم التصور بالضرورة **قال** فعلى هذا
حصول الجسم في حال حركته لا يكون حركة ولا سكونا **اقول** المشكلون لما عرفوا الحركة
والسكون بما ذكرناه اعتقدوا بعدها ضرورة انه هل لكل جزء جزء من الجسم عنها فقال بعضهم يكون
لان الجسم في اول زمان حدوثه ليس بساكن لانه غير حاصل في اخير الواحد من زمان احد
وغير متحرك لانه لم يحصل في اخير بعدان كان في حيز اخر فعلى هذا الحصول في اول
زمان الحدوث لا يكون حركة ولا سكونا وقال بعضهم بانه ساكن وان الحصول في اول
زمان الحدوث سكون قال وهو الصحيح ان الحركة غير السكون وقولهم
معناه ما ذكرناه الاشعري لان قال حصول الجسم في المكان في اول زمان حدوثه سكون ان لو فسرنا
السكون بما ذكرناه لانه قال ان الجسم اذا كان في مكان فالكون الذي فيه هو
سكون والتحرك ان يكون في مكان اخر فحركته الى المكان الثاني سكون فيه وحركته الى
وقال بعض الفلاسفة ان السكون كون في حيزين متواليين احدهما المكان الاول
والثاني المكان الثاني فعلى هذا التفسير صار السكون عندهم الامر المعبر عنه بالكون
في المكان مطلقا لانه جعل الحركة الى المكان الثاني ايضا سكونا فيه وحركة اليه فقد دل
من مذهبه ان كون الحركة من لوازم الكون في الجسم اذ كل زمان حدوثه يكون ساكنا
على مطلق الكون في المكان صادق عليه والرابع يعود راجع الى تفسير السكون **قال**
والاجتماع حصول جوهرين في حيزين بحيث لا يمكن ان يتخللهما ثالث والافتراق كونهما بحيث
يمكن ان يتخللهما ثالث **اقول** احترز بالجوهرين عما يتوقف الاجتماع عن التداخل المحال
الذي هو عبارة عن حصول الجوهرين في حيز واحد بحيث لا يمكن ان يتخللهما ثالث وقولنا
لا يتوقف

على توقف الافتراق كونهما ان يكون الجوهران في حيزين هذا ما نعلم ان المشكلين ذهبوا
الان الاحوال اربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فالاجتماع التقابل الافتراق
التحيز والحركة الانتقال والسكون الكون في المكان لما تحيز هذا عبارتهم وعلى هذا المعتبر
الاجتماع والافتراق حالان تحت الكون لا جنسا تحت الحركة الحاصل تحت السكون
لان الاجتماع حركة الشيء الى حيز صاحبه والافتراق حركة من مجاورة الحيز عنه والمتحرك
ساكن في غير عكس لان الحركة معللة بالكون في المكان الثاني والسكون هو الكون في المكان
مطلقا وليس كل مكان كائنا في المكان الثاني حتى يكون الكون فيه حركة لانا لا **اقول**
والدليل على وجود هذه المعاني ان الجوهر متحرك ما لم يحدث جزء من اجزائه الا وهو مستحق
وجود الصفة **اقول** لما شرع المشكلون في ان الحركة والسكون والافتراق والاجتماع
امورا وجودية بان قالوا انا نجد الاجسام متحركة بعد ان لم تكن متحركة وساكنة بعد
ان لم تكن ساكنة ومجتمعة ومفترقة بعد ان لم تكن كذلك والتغير من امر الى امر يستدعي
تكون احد الامرين امرا وجوديا بالان كلا منهما لما كان واقعا بعد ان لم يكن لزم بالقوة كون احدهما
امرا وجوديا والا لزم كون العدم واقعا بعد العدم وانه محال اما اقامة الصفة قد سبق الى
ان الحركة صفة وجودية زائدة على ذات الجسم وكذا السكون لهذا وجعلها تعرف علم الحركة على
من شرطه ان يتحرك **قال** لانقال هذا الاستدلال منقوض **اللهم اقول** قد ذكر والمعتمد
القائلة بان قبل الحكم الحادث امر عدمي مستمر يكون احد جزئيه وجوديا فنقول الاول
ان الباري تعالى كان في الازل عالما بان العالم سيوجد ثم صار عالما بانه موجود فهذا حال تبدلت
اجد الحالتين بالاخرى لم تتصف عالم بكون شيء منهما وجوديا اما الاول فلانه لو كان وجوديا
فقد لزم ان يوجد فيما لا يزال لان قيام الحوادث بذات الله تعالى محال الثاني ان الباري محال
لم يكن عالما بالعالم لاستناع لذاته المعدوم ثم صار عالما به فهذا ايضا قد تبدل فيه احد الامرين
بالاخر مع ان شيئا منهما ليس بكون وجوديا بالاجماع من العقلاء الاول الثالث
ان الباري تعالى كان فاعلا للعالم ثم صار فاعلا له وليس شيء منهما وجوديا بالاجماع
ولان الفاعلية لو كانت صفة وجودية حادثة افتقرت الى محل شاذ الحل هو الذات العالمة
والمتكلم فيه كما من الاول فيلزم التسلسل وانه محال ثم ما ذكر من الحجة منقوض بالمعدومات

لكن صورتها ينتفي ان يكون التبدل من الحركة الى السكون ومن الاجتماع الى الافتراق مع كون الحركة
او السكون وجوديا ويكون الاجتماع والافتراق وجوديا اما ان كل واحد من الحركة والسكون
والاجتماع والافتراق يكون وجوديا فلا دليل لهم عليه فكل الفعل وجوديا **قال**
اقول قال الامام تعلب الدين المصري ره سنذكر الجواب نظرا لانهم لم يذكروا على التغيير في الذات
وانما قالوا توجد احدى الشريكين الاول لا يتصور كون احدهما وجوديا وما ذكره الامام لا توجه
عليه بل الدلالة ثم قال وابو الحسين البصري ان سلمنا عن انه تبدل العدم الحادث بالاول
يقتضي ان يكون احدهما وجوديا وهو باطل بما ذكرتم من الصور المشتملة
الحالتان اذ الحد بهما منها على الامر الوجودي اما الصورة فان الادليان ومطارح لكونها
يكون العلم والارادة امرين وجوديين واما الصورة الثالثة فكان كون الفاعل فاعلا عبارة
عن الفعل وهو ايضا امر وجودي واما الاول سنذكر الفاضل قطب الدين مراد الامام
عن الامام اشار بهذا الجواب الى تخصيص تلك الحركة بالذات والصفات حكاية قال
نحن ندعي ان تبدل احد الامرين الذاتيين بالاول وتبدل العدم الصرف بالاول يجب ان يكون احدهما
وجوديا وما ذكرتموه من الصفة من غيرة فيها احد الامرين الذاتيين بالاول والتغيير في الاوصاف
لا ينتهي الى التغيير في الصفات حتى يكون نقضا علينا وفيما ذكره من الجواب نظر
من كون الفاعل فاعلا عبارة عما ذكر ممنوع غاية ما في الباب ان سلمنا المعنى الا انه
ليس الا عند صدور الفعل منه اما قبل الفعل فلا يكون فيه معلوم الا ان يقول
الاشتمال على معلوم من مفهومه وسلمنا صحة الجواب انه كيف يطابق الجواب عن المطالبة
بتعليل حدوث الحركة والسكون من يوجد احدهما دون الاخر بها ان الحصول بالتغيير اذ ان الحاصل
من التغيير ان كان يجب بسببها بالحصول بالتغير فان كانت حركة وان كان يجب بسببها بالحصول بالتغير
كان سكونا فاذن الحركة امتازت عن السكون بسببية الحصول بالتغير بتغير آخر
والسكون بسببية الحصول بحصول الحركة وذلك بتغير وشن منها لا يجوز ان يكون ذاتيا لما تقرر
من ان الامور الذاتية للحركة والسكون ليست الا تغير وشتوم ما ليس امتيازا بالذات فيحتاج
فيها اذن من العوارض والاحتياج من العوارض لا يحصل الا بالتغير فلا يثبت
انها من نوع واحد وثبت ان الحركة وجودية لزم منه ان يكون السكون ايضا وجوديا لان الاجتماع
ان يكون

بالجزئية والبرودة عليها بها **أقول** لو كان الادراك عبارة عما ذكرتم لكان كل من حصل ماهيتها الجزئية والبرودة عالما بها لان من شرط العالم ان يكون مدركا لها ومتمكنا من ايجاد حصول ماهيتها الجزئية والبرودة فيلزم ان يكون مدركا لها (ح) فيلزم من الادراك عبارة عن حصول ماهيتها للمدرك الادراك السالف ومن شانها ان تدرك وايجاد ليس من شانه ذلك فيلزم ان لا يكون من حصول الجزئية والبرودة فيه كونه مدركا لها **قال** اجاب الامام عنه بان الادراك ان كان عبارة عن نفس الحصول كان للمدرك ان يدرك الجزء الذي من شانه الحصول ويكون من شانه الادراك حينئذ وحينئذ يلزم المحذور المذكور وان لم يكن عبارة عن نفس الحصول بل عن امر اخر مغاير له فلم قلتم ان ذلك الامر الاخر يجب ان يكون من شانه الحصول **قال** احتجوا بانا نجد نفوسنا عالمة بعض المعلومات عن البعض المعلوم علما حاصلا لا بد ان يكون مغايرا عن غيره والا لم يكن سوء ذكر الحكم الذي من غيره وكل ما يكون غيرا عن غيره فهو يجوز ان يكون بالعرض اذ الكل المحض والعدم الصرف يشمل فيه الاشياء في والتغير والتعدد وليس بشيء من هذه العوارض فيكون ذلك الغير موجودا في الخارج فهذا ان موجودة في الذهن **قال** جواب هذا الكلام ان يكون المعلوم بتمام ماهيته حاضرا في الذهن لوضوح ما ذكرتم من الدليل الى ان يكون المعلوم عليه بتمام ماهيته حاضرا في الذهن كالعلم بالبحر والجبل والبحار بالحكم موجب ان كان البحر والجبل والبحار على عليها حكما في الذهن وانه محال ومعلوم البتة بالضرورة والحكم بمغاير المغير اشياء كثيرة كالعلم بان الجبل والبحار وغيرهما ليس بشيء من الذهن وهو محصل عند تخيلنا هذه الاشياء **قال** وقد اجاب الامام عنه ايضا فقرة اخرى **أقول** هذا السؤال الثالث المنقول عن الشيخ وهو يرد على كون الاضافة عبارة عن امر يتوقف تصور على تصور غيره والعلم كذلك لانه لا يمكن ان يعقل كون الشيء عالما اذا لم يتصور شيء ما يكون معلوما فان العلم لا يتحقق فيه من الاضافة ثم القائلون بهذه الاضافة اختلفوا فيهم من يمكن هذه الاضافة بالتعلق وانه امر آخر يقتضي هذا التعلق وسيوافيك مذهب الشيخ في الاصول ومنهم من قال العلم صفة وجودية يلزمها العالمية والعالمية صفة لكل ذات صفة لها متعلق بالمعلوم لهذا الامر الوجودي ثم هذه الصفة اعني العلم وسواء صفة وجودية والامر العالمية وصف صفة لا موجودة ولا معدومة والثالث التعلق المنسوب العالمية قال الامام واما نحن فلا نقول ان هذا التعلق وان العالمية

والعلم

والعلم فيما لا يثبت بالدليل ان لا اقصد على دليل يوجب النفي والنفي ذكر واعلم ان الامام انما لم يعتد ان العلم صفة وجودية يمكن هذا التعلق من الامر الوجودي لكن هذا التعلق من الصفة النسبية الاضافية وقد تبين في كتبه ان الاضافات لا وجود لها في الاعيان

قال اختلفوا ان ان العلم الواحد هل يكمل على متعلقات كثيرة **أقول** ذهب ابو الحسن الباهلي الى ان العلم الواحد يجوز ان يتعلق بمعلومات كثيرة وزعم ابو منصور البغدادي ان كل علم لا بد ان يكون متعلقا بمعلوم ما ثم ان من علم شيئا علم انه عالم بذلك الشيء فيكون ذلك العلم متعلق بذلك الشيء ونفسه ايضا وقد ذهب جمهور الاصحاب الى ان العلم الحادث لا يتعلق الا بمعلوم واحد والقاضي ابو بكر فصل وقال كل معلوم يجب ان يتعلق به العلم بما يوجب العلم بما عداه والعلم الواجب القديم يجوز ان يتعلق بمعلومات كثيرة وكل معلوم يجوز ان يعلم بعلوم كثيرة ح الجهل بالاخر لا يجوز ان يتعلق بها علم واحد وكل الاستاذ ابو بكر والشيخ ابو الحسن الاشعري ان العلم الواحد المحدث يجوز ان يكون علما بمعلومات كثيرة على سبيل التفصيل والكل الاستاذ ابو اسحق وذكر ان مذهب الاشعري جواز تعلق العلم الواحد بمعلوم غير متناه اذا عرفت هذا المقول لصحيح فنقول ان ما ذهب اليه الامام من ان تعلق العلم الواحد بمعلوم غير متناه اما ان يكون بمعلوم واحد بالعدد او بالنوع فان كان الاول فهو محال لان ما لا يتناهى بالعدد لا يكون معلوما ومعلوما معا وذلك محال الثاني ان تعلق العلم بالمعلوم ان كان لنفسه لم يكن تعلقه بالمعلوم الواحد اولى من تعلقه بمعلوم غيره فكان يجب ان يكون العالم بشيء واحد عالما بجميع الاشياء وكان يجب ان لا يوجد في العالم جاهل ضرورة ان كل احد يعلم شيئا ما وان كان لحكم التعلق لاجل الفاعل والفاعل اما ان يكون متعلقا بمعلوم معين وقصد به علم لا معلوم له وكلاهما ضعيفان (اما الاول فلان لا نعني بان العلم الواحد يجب ان يكون متعلقا به الا معلوم معين بل المتوجه ان يذكر فاطلاق الحكم بانه للمعلوم غير مذكور العلم عن ذلك الشيء وبقي متعلقا بالاخر واما الثاني فلان الفاعل ان تعلق العلم بالمعلوم ان كان لذاته وجب ان يتعلق جميع المعلومات فلا يلزم ذكر ان كان لا لذاته فهو ان يكون ذاته تقتضي التعلق بها وهو ممنوع بل لا يقتضي لذاته التعلق بمعلوم واحد اذ معلوم غير ما قلتم بانه ليس كذلك سلمنا لكن لم قلتم بان التعلق كذلك بالفاعل جاز ان لا يكون متعلقا بمعلوم ما وانما يلزم ذلك ان لو كان ذكر الفاعل مختارا اما اذا كان موجبا فلا نسلم الامام ان نفسر العلم بتعلق التعلق لم لا يجوز ان يكون العلم الواحد متعلقا بمعلومين

مسئلة أن

لاستناد الحدوث مثل استناد حركة الجسم المتحيز والاستناد يكون من الامكان الواجب والاستناد يكون الجسم المتحيز من الامكان لواجب اسود وابيض معا انا نختار ان هذا الاشتباه لذاتيهما كما ان حركة السكون غاية تنتهي اجتماعهما في المحل الواحد من الامكان الواجب لذاتيهما والتصارف كما لو كان عدم الحاجة اليه غاية تنتهي اجتماعهما لكن لا لذاتيهما بل التصارف غير الاحتياج من حال الاجتماع الاجتماع التصارف لكون مؤثر المستند العالم حرة فيكون المستند فعليه وعلى التكسير امارة الوجوب تقابل الوجوب اي الغاية ذاتيهما واجتماع عليه بان الجزم بثبوت الحدوث مشروط بعدم احتمال النقيض الحدوث الذي هو النقيض لان مع احتمال النقيض ولو على البعد الوجوب احتمال الجزم وما كان مشروطا يمتنع بمشروط يمتنع بانتفاء الجزم بالحدوث لانتفاء الاستناد واحتمال النقيض فمتى يمتنع الجزم بالحدوث كان احتمال النقيض منتفيا فلو اعتقد مع ذلك القدم يلزم اجتماع النقيضين لوجوب المشروط وجود الشرط وذلك ما محال غاية ان الغاية ينتهي ذاتيهما والشك لا يحقق عليك ان هذا لا ينتج المدعى بل اللازم منه امتناع اجتماع الاستناد ونقيضه لانه اعم منه فالكل ان يقال ان ممتنع الاجتماع منها لذاتيهما هو انا متى استندنا حدوث العالم فقد استندنا ان له اولا وهو المستند ما ذكر انه قديم لا مستند له لا اول له ولا شك ان الاولية والثانية متضايفان لذاتيهما فقال الزاع ما وقع فيه بل انا الزاع في ان استناد الحدوث واستناد القدم متضايفان لذاتيهما ام لا فانا نقول لا شك ان استناد الحدوث مستلزم لاستناد الاولية والاستناد القديم استناد الثانية وكل منهما مستلزم ارادة بنا فرما استلزمه الاخر لذاته فيكون الغاية منهما ذاتيهما والقائل ان يقول هذا ايضا لا يدل على ان الغاية منهما ذاتية بل على عدم احتياجهما لاستبداد احدهما المتضايفين بالذات **قال** سلمنا منع كون المعدوم غير معلوم الله **اقول** نقل عن الاشاعرة والبعض الاسوار ايضا ان المعدوم غير معلوم خلافا للمعتزلة واكثر اصحابنا الا انه معلوم واصحح الاستناد ما ذكر الامام وهو ان المعدوم لو كان معلوما لكان متميزا عن غيره وكل متميز عن غيره لهو موجود فنتج لو كان المعدوم معلوما لكان موجودا وينعكس بعكس النقيض الى قولنا كلما لم يكن المعدوم موجودا لم يكن معلوما فكون المعدوم ليس موجودا علة لكونه معلوما وان شئت ركبت احد نقيضي العكس والمستلزم نقيض التالي النتيجة ليلزم نقيض المقدم الذي هو المطلوب وانت قد عرفت مقدمتها

سنا اقول

سنا اقول الكاتب فلا شيء من المعدوم بمعلوم ينتج قولكم المعدوم غير معلوم ان لم يكن معلوما لشيء ما لم يحكم عليه بالاعلومية فمصدق نقيضه وهو بعض المعلوم وان كان معلوما كان المعدوم معلوما وهو المطلوب وفيه بحث لانا لا نسلم ان المحكوم عليه فيه ان لم يكن معلوما لاستحال الحكم عليه وانا نعلم بالوجدان وكذا ان لم يكن معلوما يصح الحكم عليه وليس كذلك فان المعدوم معلوم منه انه معدوم والمحكوم عليه يجب ان يكون معلوما بما يناقضه لذاته او بما عارضه عليه وهو لذاتي يستلزم المنطقية والمعنوان او وصف الموضوع والزائع لخيال الذاتي عارض لها العقل سلمنا ان المعدوم معلوم منه ام لا وما ذكرتم لا يوجب ذلك **قال** ثم اجابوا عن كلام القائلين بان المعدوم من الخارج ثابت بان الامر **اقول** توجيهه ان يقال ايش يعني بالموجود ان تولكم وكل يتميز عن غيره فهو موجود ان عنيتم به الموجود من الخارج فهو ممنوع وان عنيتم به الموجود في الاعم من الخارج والذهن فيتم لكن لم يلزم بان المعدوم ليس بموجود بهذا المعنى من الامر لان الموجود بهذا المعنى اعم من الخارج والذهن فيجوز ان يكون المعدوم ليس بموجود من الامر لا موجود في الذهن **قال** نقول على بان الشيء من الامر اخص من الشيء الخ **اقول** توجيهه سند ان يقال لا نعني بان الشيء من الامر الا ما يكون ثابتا في الامر والا فالخارج لا يكون معلوما لانه لو كان معلوما لكان متميزا فكان ثابتا بامر الوجود من شيء لو كان المعدوم معلوما لكان ثابتا بامر الوجود لكنه غير ثابت بشيء من الوجود من الامر فلا يكون معلوما وهذا الذي اردتم ما ذكرتم لان الثابت في الامر اخص من مطلق الثابت بدليل انفصال الثاني بحال الثابت من الخارج وقوله ولان الثبوت الذهني مشكل الخ لسنا ان الحاسة اعم وبتقدير ان يقال لو كان المعدوم ثابتا في الامر لكان شريكه الباري تولنا شريك الباري معدوم فثابت في الامر لكن ذلك محال لان شريكه امر والذي يكون موصوفا بجميع الصفات الثابتة لهو الاله فلا يكون من جملة صفات الاله وهو بين الوجود • لذاته فالشريك الاول يجب وجوده • لذاته والذي هو جزء الامر يستحيل ان يجب وجوده • لذاته لاستحالة ان يكون جزء من مختص لذاته وجوده • لذاته **قال** فان ملك ان جزء الامر نقول والشريك لا نسلم الشريك **اقول** توجيهه ان يقال لو لم يكن المعدوم ثابتا في الامر لكان شريكه الباري بناء على ما ذكرتم من الغاية لكن ثابتا في الامر بل يكون الذي هو جزء من الامر نقول والشريك لا نسلم الشريك نقول والشريك

جزء منه

فلا تقولوا اما ان يبقى الى ثاني زمان وجود الفعل بها او لا يبقى والاول محال لانها عرض فلو بقيت الى زمان الفعل
لزم بقاء العرض اكثر من زمان واحد وانه محال على ما سيجيء من بعد والثاني ايضا محال
لان الفعل حينئذ لا يكون واقعا بالقدرة لانه حال وجود القدرة ليس الا عدم الفعل
والعدم المستمر لا يسمى كاينا لان يكون متجددا وحال وجود الفعل لا قدرة ولانه لو جاز
ان يقع بالقدرة المعدومة لانسد باب الاستدلال بوجود العالم على وجود الصانع لاحتمال ان
يوجد هذا العالم حينئذ عن صانع معدوم وذلك يقتضي نفي الصانع وهو محال
والتاويل ان يقول لا يلزم من عدم بقاء القدرة الى زمان الفعل ان لا يكون الفعل واقعا
بالقدرة لجواز ان يخلق الله تعالى قدرة اخرى بعد فنائها والاولى يقع الفعل بها ثم تعلم بانه
ليس كذلك لانا نقول الان لما ادعى ان القدرة التي بها يقع الفعل لا يمكن تقدمها على الفعل عقد اهم
وحينئذ شرع في القسم ويقول لم لا يجوز بقاؤها الى حال وقوع الفعل بها قوله لو كان
كذلك لزم بقاء الاعراض في زمانين وانه محال قلنا لم ولا نسلم لانه تعالى **قال** والجواب عن الكافر
حال كفره مكلف بالايمان الخ **اقول** احتجت المعتزلة بوجوه الاول ان الكافر حال كفره
مكلف بالايمان فلو لم يكن قادرا عليه لكان ذلك تكليفا بما لا يطاق وانه محال
الثاني ان القول بوجود القدرة حال الفعل قول بوجود ما لا حاجة اليه والقول بوجود
ما لا حاجة اليه باطل فالقول بوجود القدرة حال الفعل باطل انما قلنا ان القدرة الاولى
تلك القدرة انما يحتاج اليها لاخراج الفعل من العدم الى الوجود وحال
حدوث الفعل قد صار الفعل موجودا فلا حاجة الى القدرة فثبت المقدمة الاولى
الثالث لو وجب ان تكون القدرة مع الفعل لزم اما قدم العالم او حدوث قدرة الله
وكلاهما باطلان اما الملازمة فلان قدرة الله تعالى اما ان تكون قديمة او حادثة فان كانت حادثة
فظاهر وان كانت قديمة والقدرة مع الفعل فيلزم من قدم القدرة قدم الفعل فيلزم حينئذ
قدم العالم اجاب الامام عن الاول بانا لا نسلم امتناع التكليف بما لا يطاق فانه جائز
عندنا وهو مذهب ابي الحسن الاشعري وجمهور الصحابة ولئن سلمنا امتناعه
لكنه لا يلزم من مذهبكم ايضا لان الكافر اما ان يكون مامورا بالايمان حالة القدرة او
حالة الفعل فان كان الاول يلزم منه تكليف ما لا يطاق وان كان الثاني كان مامورا به حالة القدرة فلان
حال وجود القدرة الفعل ممتنع فيكون صدور الايمان من الكافر في تلك الحالة ممتنعا

والمنشئ

والممتنع لا يكون مقدورا اما الصغرى فلان تلك الحالة تكليف بما لا يطاق واما اذا كان مامورا حالة الفعل
فلانه مع وجود الفعل لا يمكن فعله لامتناع تحصيل الحاصل فرددنا الامر بالايمان في تلك الحالة
يكون ايضا تكليفا بما لا يطاق فنقول انتم ما لا يطاق لازم عليكم ايضا فكل ما هو جوابكم عنه
فهو بعينه جوابنا **قال** فان قلت انه امر في الحال لا بان يأتي بالفعل في الحال بل بان يأتي بالزوم
في ثاني الحال **اقول** هذا جواب عن القسم الاول من قوله الفعل في تلك الحالة ممتنع قلت
نعم ولكن لم قلتم ان التكليف في تلك الحالة يكون تكليفا بما لا يطاق وانما يلزم ذلك ان
لو كان مامورا في تلك الحالة بالفعل وليس كذلك بل هو مامور في حالة وجود القدرة
بان يأتي بالفعل في الزمان الثاني لان ذلك الزمان وحينئذ لا يكون تكليفا بالمحال
الجواب عنه من وجهين احدهما ان نقول نحن نقول هذا ونقول لا نسلم ان الكافر لو كان مامورا
بالايمان في حالة الكفر لا يكون قد تعلق عليه في تلك الحالة لزم تكليف ما لا يطاق وانما يلزم ذلك
ان لو كان حال كفره مع عدم القدرة مامورا بالايمان في ان يأتي بالايمان في تلك الحالة وليس كذلك
بل هو مامور في تلك الحالة بان يأتي بالايمان في الزمان الثاني وحينئذ لا يلزم تكليف ما لا يطاق
والجواب الثاني وهو الذي ذكره الامام وتقريره ان يقال لو كان الكافر مامورا بالايمان
حال الكفر فلا يخلو اما ان كان مامورا بان يأتي به في تلك الحالة او يكون مامورا في تلك الحالة
بان يأتي به في الزمان الثاني وكلاهما محال اما الاول فلانه يستلزم تكليف ما لا يطاق واما
الثاني فلان كون الفاعل فاعلا اما ان يكون عبارة عن نفس صدور الفعل منه واما ان يكون
عبارة عن امر اخر زائد عليه فان كان الاول امتنع ان يصير فاعلا قبل دخول الفعل في الوجود
فاذا كان كذلك امتنع ان يقال انه مامور بالفعل في الحال فعلا لا يوجد منه الا في ثاني الحال
وان كان الثاني كانت الفاعلية حادثة وكل حادث لا بد له من فاعل فتكون الفاعلية
مفتقرة الى فاعل اخر والكلام في كيفية كونه فاعلا كالكلام في الاول فيلزم منه التسلسل وانه
محال وهذا فيه نظر لانهم ما قالوا انه مامور بالفعل في الحال فعلا لا يوجد منه في ثاني الحال
بل قالوا انه في الحال مامور بان يفعل في ثاني الحال فالذي لزم لا يمتنع لانه من التقدير الاول
ثم لا يقولون به والذي يقولون به لا يلزم منه التهجين على ان الاولى ان يقال في ابطال هذا
القسم انه لو كان مامورا في الحال بان يأتي بالفعل في ثاني الحال وفي ثاني الحال الوجوب فيلزم
ان يكون مامورا في الحال بان يأتي في حال وجوده وحال وجوده لا قدرة له عليكم لا يكون كذلك

وان كان الوسط قد قبل احدهما من الطرف بغير ما قبل الآخر لم يمنه انقسامها جزءا ما بينهما
اثنان ركب سطح من احدهما لا يتحرك ثم اشرقت الشمس عليها حتى صار احدهما جزءا
دون الآخر لم يجز ذكر نفاء بالوجهين وبلزم منه انقسام الجزء الذي لا يتجزأ وهو باطل
وكيفما فطاهر من شكل إحدا وضعف فوق الطرف الآخر منه جزءا وتحقق الطرف الآخر
بكلنا ∴ ثم نقول ان الجزء الموصوف بعدم التجزي كان شاغلا لحيز
ونفس كل واحد منها الى الطرف المتحرك اليه دفعة فلا شك انه تمر على احدهما
ولا يمكن ذلك الا بعد تخاذلها ومضي التخاذل انما يكون متصلا كما ذكرنا
فقد وقع كل واحد من الجزء الذي لا يتجزأ في الموضع الذي يتحرك اليه
وهو محال ولما بطل ان يشغل الجزء الذي لا يتجزأ حيزا متصلا من الجزء الذي لا يتجزأ
جاز ان يشغل حيزا منفصلا عنه وهو المطلوب **قال اقول** اجاب الامام عن الوجه الثالث بوجه واحد بان مال
من الجزء الذي لا يتجزأ الى الطرف الآخر منه انقسامه بالفعل وهو محال
وكذلك الوجه الثاني من الشكل المتقاطع وذكر في تقاطع الجزء الذي لا يتجزأ
واعتذر عنه بالفرق بين الامر الذاتي والامر العرضي وما ذكره في الاعتذار
لا يطابق وهو ان الجزء الذي لا يتجزأ لما كان ذاتيا له كان حيزه ذاتيا له
لزم من فرض انقسامه انقسام حيزه فان حيز الجزء الذي لا يتجزأ
لو انقسم كان كل واحد من اجزائه حيزا لجزء من اجزاء الجزء الذي لا يتجزأ
فالجزء الذي لا يتجزأ لا يخلو اما ان يكون حيزه الذي يشغله بالفعل
بحسب كل مرتبة من مراتب الابعاد غير منقسم بالفعل او منقسم
فان كان الاول فانقسام الجزء ظاهر وان كان الثاني لزم ان يكون كل واحد
من الاجزاء التي لا تتجزأ التي فرضنا الجزء الذي لا يتجزأ منقسما بالفعل
واما السطح الذي بين الجزء الذي لا يتجزأ وبين ما يماسه من الاجزاء
ان اختلفت الجهات وجب الانقسام وان اتفقت وهي التي ذكرها الشيخ
انتفاء الجهات وسائر الاوضاع لتعذر المماسة اياها وكذلك
القول في الوحدة بالنسبة الى ما تليه الوحدة **قال مسألة** زعم ابن سينا ان الجسم ليس
المثول

قال وايضا الوجه الثاني وهو ان المجموع فعل فاعل مختار وذلك اذا قلتم لو لم [illegible] انه فعل فاعل مختار
الخ اقول توجيه هذا السؤال ان يقال لا نسلم ان المجموع المعلول من الحركات الحادثة فعل
فاعل مختار ولم لا يجوز ان يكون الفاعل فيه موجبا بالذات قوله لو كان كذلك لزم من دوام ذلك
المجموع لدوام مؤثره الموجب بالذات قلنا لا نسلم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو امتنع تخلفه عنه
لفوات شرط او لحصول مانع وهو ممنوع فان الاثر قد يتخلف عن الموجب بالذات لاجل فوات
الشرط [illegible] فلم لا يجوز ان يكون المؤثر في وجود هذه الحوادث المتعاقبة حركة كانت او غيرها
موجبا بالذات الا ان كل حادث متقدم شرط لان يصدر عنه حادث آخر بعده لم قلتم بانه ليس كذلك
لا بد له من دليل **قال** سلمنا انه فعل فاعل مختار لكن لم قلتم ان فعل المختار محدث الخ
اقول توجيه هذا السؤال ان يقال لم قلتم بان المجموع الحاصل من الحركات المعينة اذا كان
فعلا لفاعل مختار لزم ان يكون حادثا [illegible] فلا يلزم ذلك لانه لا يمتنع ان يتحقق التقدم بين الفاعل
المختار وهو ممنوع فان تاثير المؤثر المختار في اثره ووجوده اما ان يكون ممكنا ازلا
او لا يكون والقسم الثاني باطل والا لكان اما واجبا او ممتنعا وكلاهما ينافي [illegible]
اما الاول فلاستحالة تحصيل الحاصل واما الثاني فلامتناع انقلاب
الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي واذا بطل هذا القسم ثبت الاول وهو ان يكون
ايجاد الحادث وتاثير المؤثر فيه ممكنا ازلا وهو المطلوب لا يقال وجود
الحادث وتاثير المؤثر فيه لذاته اما ان يكون ممكنا او واجبا او ممتنعا والامر الان [illegible]
[illegible] **قال** سلمنا ان [illegible] ما كانت متحركة فلم لا يجوز ان يكون
ساكنة الخ **اقول** توجيه هذا السؤال ان يقال سلمنا امتناع كون الاجسام متحركة
في الازل لكن لم لا يجوز ان يكون ساكنة فيه على وجه يمتنع عليه الحركة قوله امتناع الحركة
اما ان يكون لماهية الجسم او لا يكون قال الامام في جواب هذا الكلام الامتناع [illegible]
لا يعقل [illegible] لهذا توجيها عليه فان امتناع الحركة [illegible] مفهوم [illegible] وجودي
لعمومه [illegible] اذا كان معقولا [illegible] انفكاكه عن ماهية الجسم [illegible]
[illegible] الامتناع عدمي [illegible] فلا يعقل [illegible]
[illegible]
فلا يكون اللازم لازما هذا خلف واذا كان كذلك كان معنى هذا الكلام ان امتناع الحركة
اما

اما ان يكون معلولا لماهية الجسم او لعارض او ليس معلولا اصلا وعلى التقدير الثالث يجب ان يكون
الامتناع معقولا [illegible] فان الامتناع مفهوم عدمي والمفهومات العدمية لا تعقل
[illegible] هذا ايضا ليس بشيء اما اولا فلانه لا يلزم من استغناء الشيء عن المؤثر
ان يحتاج اليه [illegible] فان العلة مستغنية عن معلولها
ومعلولها محتاج اليها [illegible] عنه واما ثانيا فلان الامتناع
اذا لم يكن معقولا كان [illegible] القسم الثاني من الترديد [illegible] اذا لم يكن معلولا
لم يكن معلولا لماهية الجسم ولا لعارضها فكان ينبغي ان يكتفي بالقسم الثاني من الترديد
[illegible] **قال** سلمنا كونه معقولا لكنه [illegible] الخ **اقول** توجيه هذا
السؤال ان يقال لا يصح ما ذكرتم من الترديد لانه [illegible] امتناع وجود العالم
في الازل واجب لكون العالم ازليا وانتم لا تقولون بشيء منهما اما الملازمة فلان العالم
يمتنع ان يكون ازليا عندكم فهذا الامتناع اما ان يكون لازما لماهية الجسم او لا يكون
فان كان الاول وجب ان يكون العالم ممتنعا ابدا فيمتنع وجوده في لا يزال وان كان الثاني
لزم جواز كون العالم ازليا وهذا فيه نظر لانه لا يلزم من عدم امتناع الصحة في الازل
لزوم امتناع الصحة مطلقا وهو ممنوع فان امتناع الصحة في الازل [illegible]
[illegible] الصحة في لا يزال **قال** واما الوجه الثاني فنقول لا نسلم كون السكون وصفا
ثبوتيا **اقول** السكون عند المتكلمين وجودي لانه [illegible] الجسم في الحيز الواحد
اكثر من زمان واحد فالتقابل بينه وبين الحركة تقابل التضاد [illegible]
[illegible] عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فالتقابل بينه وبين
الحركة تقابل العدم والملكة [illegible] ان الدليل [illegible] على ان السكون لو كان [illegible]
امتنع زواله [illegible] اذا ثبت كون السكون امرا وجوديا [illegible] زوال [illegible]
[illegible] كون السكون امرا وجوديا [illegible]
المتكلمين [illegible] ونحن قد ذكرنا [illegible] عليه
قال [illegible] انتفاء [illegible] **اقول** توجيه هذا السؤال
ان يقال سلمنا كون السكون وجوديا وانه ممكن [illegible] لكن لا نسلم امتناع زواله عن المؤثر
وانما يفتقر اليه ان لو كان الامكان علة للحاجة الى المؤثر وهو ممنوع عندكم بل

قال والجواب ان المعلولات بعضها مستند الى مطلق العلة وبعض الى العلة ... اقول

[illegible]

قال ... اقول ...

[illegible]

قال ... اقول ...

[illegible]

التعلق

المتعلق لعين ثابت لزم ... لان كل متعلق متميز ... وكل متميز ثابت ... ثابت

ثابت وانه خلف محال الثالث انه لو كان قادرا لكان ... من الازل الى الابد بالاجماع ...

فذلك محال ... انه لو كان ... المقدور ... تعلق ...

[illegible]

قال ... [illegible]

[illegible]

[illegible]
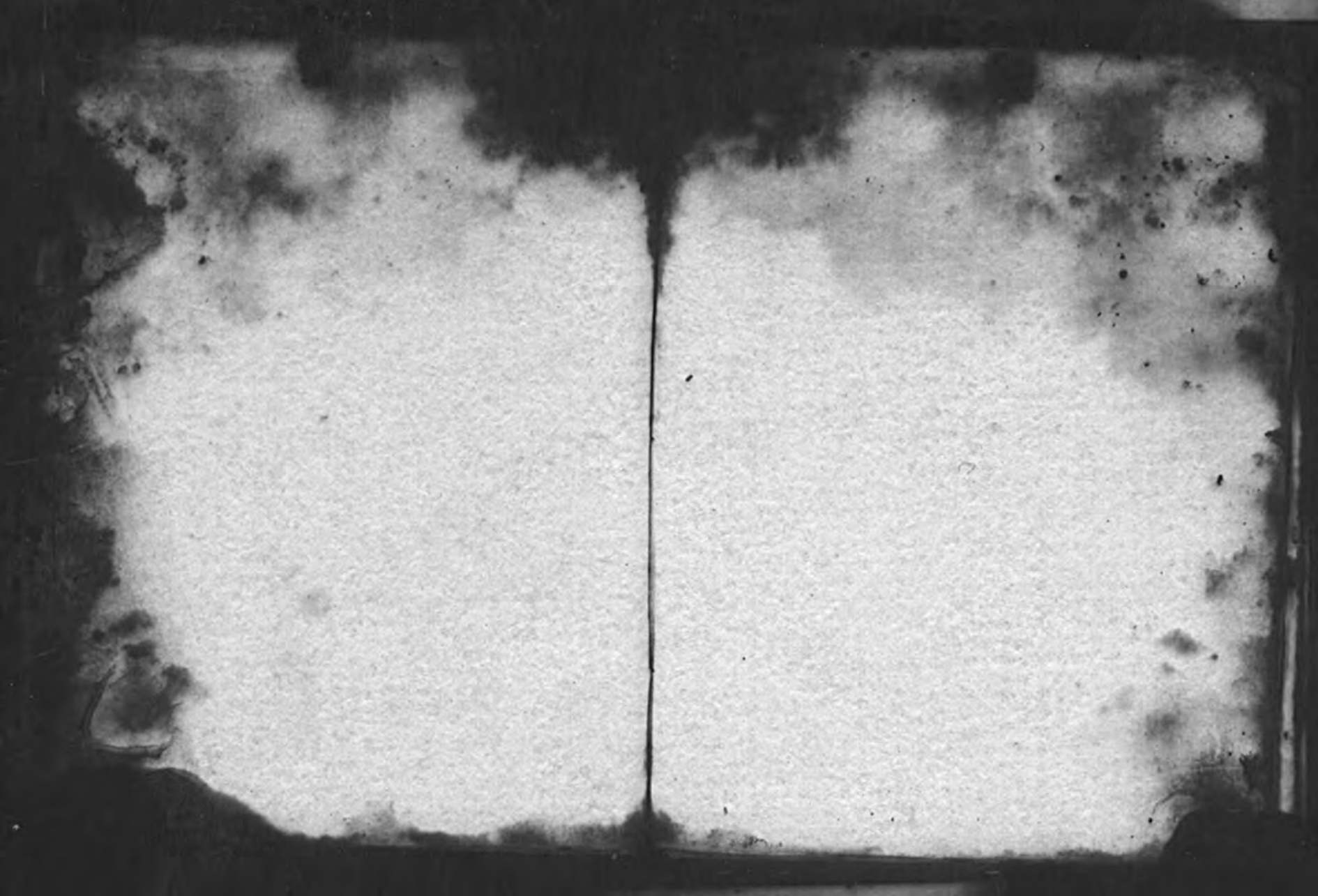
قال النسر الثاني في المعاد